وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في المصطلح اللّساني العربي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: اللسانيات العربية

(السداسي الأول)

د. توفيق جعمات

أستاذ محاضر (أ)

السنة الجامعية: 2024-2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في المصطلح اللّساني العربي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: اللسانيات العربية

(السداسي الأول)

د. توفيق جعمات

أستاذ محاضر (أ)

السنة الجامعية: 2024-2025

الفهرس

- **مقدمة**.....4
- **المحاضرة الأولى:** مدخل في المصطلح وعناصره ووظائفه وعلم المصطلح وخصائصه..6
- **المحاضرة الثانية:** بين اللغة العامّة واللّغة المصطلحيّة 10
- **المحاضرة الثالثة:** الحضارة العربية الإسلامية والصناعة المصطلحية 16
- **المحاضرة الرابعة:** مصادر المصطلحات العربية 23
- **المحاضرة الخامسة:** المصطلح اللساني مفهومه ومصادره وأقسامه..... 27
- **المحاضرة السادسة:** المصطلح النّحوي..... 30
- **المحاضرة السابعة:** نبذة عن تطور المصطلح النحوي..... 38
- **المحاضرة الثامنة:** تتمة مراحل تطور المصطلح النحوي 48
- **المحاضرة التاسعة:** المصطلح الصرفي..... 56
- **المحاضرة العاشرة:** نبذة عن تطوّر الدرس الصرفي 63
- **المحاضرة الحادية عشر:** المصطلح البلاغي 75
- **المحاضرة الثانية عشر:** المرحلة الثالثة: مرحلة ازدهار البلاغة ووضع النظريات البلاغية.. 84
- **المحاضرة الثالثة عشر:** إشكالية المصطلح حول المصطلح البلاغي 92
- **قائمة المصادر والمراجع**..... 99

مقدمة

هذه محاضرات أعددتُها لطلبة الماستر في تخصّص اللّسانيات العربيّة وهي تلقي الضّوء عن المصطلح اللساني العربي، وتغطّي جزءا هامّا من منهاج هذا المقياس.

وقد ضمّنتُها أربع عشرة محاضرة شملت المحاور التّالية:

مدخلا حول المفهوم المصطلح وخصائصه ووظائفه، وفروقا بين اللّغة العادية ولغة التّخصص العلمي أو لغة الاصطلاح، ثم أنهيتُ هذه المحاضرة بنبذة عن علم المصطلح وخصائصه وبيان مكانه في منظومة العلوم اللغوية العربيّة.

ولما كانت الحضارة العربية الإسلاميّة هي البيئة التي أنتجت المصطلح العربي، خصّصتُ محاضرة حول دور هذه الحضارة في بناء الفكر المصطلحي عند العرب، بيّنتُ فيها عنايتهم بالمصطلح بكل تخصُّصاته، بدءا بالمصطلح الشّرعي ثم سائر المصطلحات الأدبية واللغوية، كما خصّصت محاضرة أيضا لدراسة دور الحضارة العربيّة في العناية بالمصطلح العلمي الذي يؤطِّرُ العلوم سواء النّظرية منها كالرياضيات أو الكونية والطبيعية.

وقد اعتنيت بتبيان مصادر المصطلحات العربية، وبيّنتُ مظانّها المختلفة، وقدّمت نماذج من معاجم وكتب المصطلحات في بعض الاختصاصات العلمية.

وخصّصت المحاضرات السِّت الباقية للمصطلح اللّساني العربي، فعرّفته وذكرت بعض مصادره سواء في المعاجم العامّة أو المختصّة أو كتب الثّقافة اللّغوية والأدبيّة والنّقدية، واخترتُ للدراسة التّفصيلية المصطلح النّحوي وتطوّرَه، والمصطلح الصّرفي والمصطلح البلاغي، وقد وطّأتُ لكل نوع من هذه الأنواع من المصطلح اللّساني التّراثي بمهاد منهجي أُعرِّفُ فيه موضوع الدّرس الذي يترجم المصطلح عن مفاهيمه سواء النحو أو الصرف أو البلاغة، ثم ثنّيت بتطوّر الدّرس النّحوي والصّرفي والبلاغي كلٌّ في موضعه، لأنّ هذا الدّرس هو بيئة المصطلح، ولا يمكن فهم تطوُّر المصطلح ومختلف مسائله وإشكاليّاته إلا من خلال

استيعاب البيئة التي أنتجته، ثم ثلّثتُ بملاحظات وأفكار حول المصطلح المعني نفسه ومسيرته نحو الاستقرار مع ذكر نماذج كافية.

ولَشدّ ما ودِدنا لو تمكنّا من دراسة بقية أنواع المصطلح اللّساني التّراثي، كالمصطلح النّقدي القديم، والمصطلح العروضي وكذا المصطلح اللساني المعاصر (البنوي والسّيميائي والوظيفي والتّداولي...) ولكن الفسحة الزمنية لم تسمح إلا بما ذكرنا، ولكن هذا لم يمنعنا من برمجة كلّ ما لم نتمكّن من دراسته في الأعمال الموجّهة وتوزيعه بحوثا على الطلبة، وما لا يدرك كلُّه لا يُترك جلّه.

ولم أشأ أن أخصّ مشكلات المصطلح اللّساني بمحاضرة أو أكثر، واخترت دراسة الإشكاليات في مواضعها أثناء دراستنا لأنواع المصطلح التّراثي المدروسة.

وفي الختام آمل أن تفيد هذه المحاضرات كل راغب في الاستزادة من علم المصطلح عموما والمصطلح اللّساني العربي خصوصا، من الطّلبة والأساتذة والله ولي التّوفيق.

المحاضرة الأولى:

مدخل في المصطلح وعناصره ووظائفه وعلم المصطلح وخصائصه

أولا: مفهوم المصطلح (Terme)

لغة: المصطلح مصدر ميمي للفعل"اصطلح "من مادة صلح، ودلالة هذه الكلمة في المعاجم العربية تحدد بأنها ضد الفساد، كما تدل على الاتفاق، وبين المعنيين تقارب دلالي، فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم وفي لسان العرب: "الصلح: تصالُحُ القوم بينهم، والصُلح: السلم، وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصّالحوا".. .ووردت هذه المادة أيضا في القرآن الكريم والسنة الشريفة، فنجد في هذه المادة الأفعال: صلح، صلّح تصالح صالح، والمصادر: صُلح، صَلاح، ومصالحة، وإصلاح، واستصلاح، والمشتقات: صالِح، وصليح، ومُصلح، و صُلحاء، ومَصلحة[1].

وبالنظر إلى مادة "صلح" في المعجم الوسيط نجد أنه فقد ذكر معاني أخرى يمكن إجمالها في:

- صلح في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح ونافع.
- أصلح ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق.
- الاصطلاح: اتفاق طائفة على شيء مخصص، ولكل علم اصطلاحاته[2]

يفهم من المعنى الأول والثاني أنوضع المصطلحات يكون وفقا لما ينفع مستعمليها، مع مراعاة خصوصيات كل لغة ونظام وضعها لهذه المصطلحات، أما المعنى الثالث فقد

1- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، تح، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دت، ص: 2479

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، تح: شعان عطية، جمال مراد حلمي، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ/ 20040، ص: 520 .

تخصصت فيه كلمة "اصطلح "مع تكون العلوم، لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد، للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، هذا ما جاء في مستدرك التاج "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص."

لقد أورد الشريف الجرجاني (ت816هـ) في كتابه (التعريفات) أربعة تعريفات للمصطلح:

- فالاصطلاح: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول".
- والاصطلاح: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما ".
- والاصطلاح: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى".
- والاصطلاح: " إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد[1]".

أما إيمان السعيد جلال فقد عرفته على: "أنه وحدة لغوية إما بسيطة أو مركبة، وتطلق على مفهوم محدد واحد، وفي ميدان معين ومخصص[2].

وأرى أن تعريف الجرجاني لا ينطبق على كافة أنواع المصلحات بل فقط على المصطلحات التي وضعت بآلية المجاز فالمصطلحات المنحوتة أو المعربة أو حتى المشتقة لا ينطبق عليها هذا التعريف

ثانيا: عناصر المصطلح:

عناصر المصطلح تتمثل في الشكل والمفهوم والميدان.

1- **الشكل:** هو الوعاء اللغوي أو التسمية، أي اللفظ أو مجموعة الأصوات التي يتكون منها اللفظ أو الألفاظ التي تحمل المفهوم، فإذا تكون من لفظ واحد فهو مصطلح بسيط، وإذا تكون من أكثر من لفظ فهو مصطلح مركب

1- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر دت، ص: 27

2- حسين نجاة، إشكالية المصطلح وأزمة المصطلح في المعاجم العربية، مجلة مقاليد، عدد10، جوان2016، ص194.

2- **المفهوم:** قد عرفه فلبر: بأنه: "عبارة عن بناء عقلي فكري معين، وهو الصورة الذهنية لشيء موجود في العالم الخارجي، مشتق من شيء معين"، وحتى يتصف المصطلح بالدقة ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يكون محددا وواضح المعالم الدلالية.
- أن تكون دلالة الشكل الاصطلاحي دلالة إشارية عرفية تشبه دلالة الاسم على مسماه، ويمثل المدلول.

3- **ميدان المصطلح:** وهو مجال النشاط الذي يستخدم فيه، فمفهوم المصطلح الواحد يختلف باختلاف المجالات التي يستعمل فيها، و قد أكد الدارسون أن القيمة الحقيقية لأي مصطلح لا تتحقق إلا بشرطين:

- **التوحد:** أن يكون لكل مفهوم شكل اصطلاحي خاص به (رمز لغوي)، لا يشاركه فيه غيره، وأن يكون لكل شكل اصطلاحي (رمز لغوي) مفهوم واحد لا يتعداه، وعليه فالترادف والتعدد يتنافيان مع الدقة العلمية.
- **الشيوع:** انتشار المصطلح في ميدان استعماله، وحقل تخصصه حتى يؤدي دوله في التواصل والتبليغ المتخصص، بين أصحاب الاختصاص الواحد، وإذا فقد هذا الشرط أصبح المصطلح عديم القيمة.

ثالثا: وظائف المصطلح:

يقوم المصطلح بمجموعة من الوظائف نجملها فيما يلي من العناصر:

1- **الوظيفة اللسانية:** الفعل الاصطلاحي يكشف عن طاقة اللغة العربية و عبقريتها ومدى اتساع جذورها المعجمية ومن ثم قدرتها على أن التكون لغة العلم.

2- **الوظيفة المعرفية:** بما أن المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، فلا وجود لعلم بلا مصطلح، وقد التفت علماؤنا الأوائل إلى أن التأسيس المعرفي للعلوم يتطلب تحديد مصطلحات علمية متفق عليها بين المشتغلين بالعلوم، وقد خلف هؤلاء كنوزا مصطلحية

تمثل مفاتيح العلوم وكل علم له مفاتيحه أي مصطلحاته، والأمثلة على ذلك كثيرة سنشير إلى بعضها إن شاء الله

3- **الوظيفة الاقتصادية:** حيث يمكننا المصطلح من تخزين كم معرفي ضخم في وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة.

4- **الوظيفة الحضارية:** حيث تعد اللغة الاصطلاحية لغة عالمية فهي ملتقى الثقافات الإنسانية وهي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض وتتجلى هذه الوظيفة خصوصا في الاقتراض حيث تتحول بعض المصطلحات بفعل الاقتراض إلى مصطلحات دولية، وهكذا يتحول المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتقارب الحضاري بين الأمم[1].

1- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 1492هـ/2008، ص42.

المحاضرة الثانية:

بين اللغة العامّة واللّغة المصطلحيّة

تمهيد: قبل النظر في الفروق بين الكلمة العامة والمصطلحات العلمية، لابد من الناحية المنهجية أن نفرق أوّلا بين اللغة العامّة ولغة الاختصاص، حيث تذكر بعض الفروق من أهمها:

السّمة الاصطلاحية:

من المؤكد أن المصطلحات هي أهمّ المعايير التي تُميّز لغة الاختصاص عن اللغة العامة، ثم إنها لا تؤدي الدّور الرئيسي في تبيان لغة الاختصاص فحسب، بل إنّ لها أهمية في تصنيف لغة الاختصاصات بمختلف فروعها المعرفية، ولاشك أن السّمة الجوهرية المميّزة للعبارة المتخصّصة تكمن في مصطلحاتها، فقد أثبتت بحوث تعليم اللغات ... أن في كل لغة اختصاص (حقل معرفي) خصائص صرفية ونحوية تشيع فيها، وهذه الخصائص مأخوذة من اللغة العامة[1].

ويزيد الأستاذ يوسف مقران هذه الفكرة بيانا فيقول: «إن المصطلحات كغيرها من الكلمات لا تتجلى أثناء التواصل اللغوي على أنها وحدات منعزلة بل نتبَيّنُها وهي منتظمة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات لها صلات القرابة والجوار مع مجالها المتخصص، فهذه الوحدات مجتمعة ومنظمة بهذه الصور المبسطة إنما تشكل خطابا متخصصا، تقوم المصطلحات فيه بوظيفة تتمثل في تجسيد نتائج البحث ووضعها في قالب لغوي يضمن تواصلا فعالا ومفيدا بين مختلف فئات المستمعين»[2].

1- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب، للطباعة والنشر، القاهرة ص 14.

2- المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحات، دار ومؤسسة رسلان للطباعة، 2009، ص72.

- **اللغة العامة نظام، واللغة المتخصصة نظام متفرع عن نظام اللغة العام.**
- **اللغة العامة تتميّز بتعددية الدّلالة والصورة، أمّا اللغة المتخصصة فأحادية الدلالة والصورة** (على العموم).
- **اللغة العامّة لا تتوفر على رموز غير لغوية، وأما اللّغة المتخصصة فقد تتوفّر على رموز غير لغوية.**

في الاستعمال اللغوي يترك العدد الكبير من معاني الكلمة الواحدة على حاله من التّعدد والغموض، إذ يتحدد استعماله بناء على العلاقة بين الكلمة وغيرها في السياق، وبناء على المعنى العام، وأحيانا يترك الغموض بلا حل، أما في علم المصطلح فيهدف إلى إيجاد تحديد صارم ودقيق، وتعريف للمفاهيم لتحقيق التواصل وتبادل الأفكار على نحو فعال خال من الغموض قدر المستطاع[1].

ومن الناحية العمليّة لا يمكن الظفر بميدان علمي (استعمال مصطلحي)حُددت مصطلحاته تحديدا دقيقا وكانت ترجمة أمينة ومطلقة لمفاهيمه، لا يتلبّس بها اختلاف أو ارتياب، ولكن بشكل عام يمكن أن نقول بأنّ الاستعمال اللّغوي يراعى فيه ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأوّل:** وهو الأكثر دقّة والأقل غموضا، ويتمثل في الميادين العلمية والتقنية بمختلف فروعها.
- **المستوى الثّاني:** ودرجة الدّقة فيه أقل من المستوى السابق، لأنّ ميادين الاستعمال في مجالاته تؤدي فيها الأحكامُ التقييميّة والتأويلات الفردية دورا مهما، وأحيانا نجد نوعا من الغموض المتعمّد، كما في مجالات الإدارة والمال والقانون والسياسة، ويمكن أن نضيف إليها بعض الفنون الأدبية التي تتّخذ من الغموض وسيلة تعبير.
- **المستوى الثالث:** تصبح اللغة العامة في هذا المستوى على قدر كبير من الغموض

ويمكن التعبير عن العنصر السّابق بالمخطّط البسيط التالي:

1- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ص74..

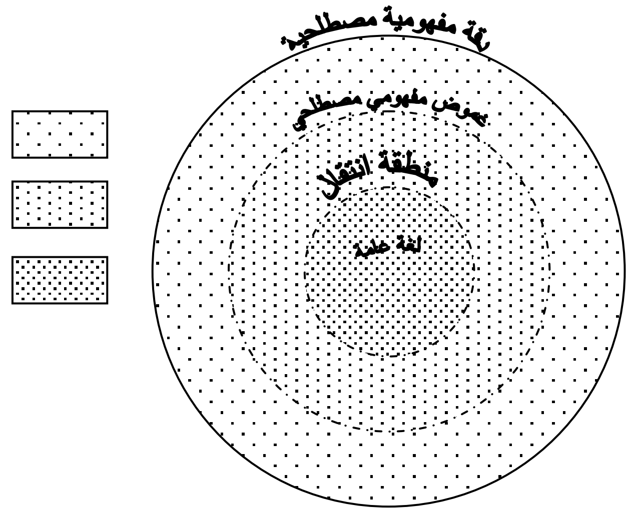

يلاحظ أنه كلّما ابتعدنا عن مجال التّخصص واقتربنا من اللغة العامّة ازدادت درجة الغموض[1].

الفروق بين الكلمة العامّة والمصطلح العلمي:

1- إنّ الكلمة العامة وحدة توصف بمجموعة خصائص لغوية نظامية، لديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع، والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شبيهة بخصائص الكلمة العادية، ولكنها موظفة في مجال اختصاصي معين.

2- التعرّف على معنى الكلمة يكون من خلال دراسة سياقها، أي أنّه حصيلة القرائن والشواهد السّياقية، ونضرب لذلك مثالا: كلمة "وجد" يتحدّد معناها حسبما تتعدّى به وجد عليه مَوْجِدَة: غضَب، وجد به: أحبّه حبّا شديدا، وإذا تجرّد من التّعدية بالحرف فمن معانيها: أدرك وظفر، ومنها: حزن، وجدت الأم لسفر ابنها، وجد الحوار صريحا: علمه

1- ينظر: المرجع السابق، ص75.

وعرفه، وَجَدَ الشّخصُ استغنى وصار ذا مال بعد مشقة وعناء، قال تعالى: «**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُجْدِكُمْ** » [الطلاق: 6].[1]

3- هناك اختلافات في طرائق تكوين كل من المصطلحات و الكلمات العامة، وخاصة في المصطلحات المركّبة، حيث كثيرا ما نجد في تكوين هذه الأخيرة ضمائم ومورفيمات صرفية ثابتة، تواترُ ظهورِها أعلى منه بكثير في كلمات اللّغة العامة، مثل مصطلحات: لا فقاريات- لا مائيات- لا فكيات- لا رأسيات- لا جمجيات – لا فلزّات – لا زهريات – لا بلوري – لا حبيبي – شبه محوري – شبه عازل- شبه مستقر- شبه موصّل – شبه اسطواني ...

فوق صوتي – فوق بنفسجي – فوق سمعي، فوق معدي، فوق غلصمي[2]

4- هناك ميلٌ في المصطلح في اللغات الأوربية – في الغالب – إلى اعتماد مكوّنات ذات أصول يونانية ولاتينية.

5- يلاحظ في المصطلحات غلبة السماء، أما اللغة العامة فيحتوي قاموسها على كلمات تنتمي إلى كل الفصائل أنماط الكَلم: اسم – فعل – حرف – ظرف –صفة – أدوات وظيفية مختلفة – ضمائر – وحدات صرفية.

6- مقاربة الكلمة العامة لسانية، أمّا المصطلح فمقاربتُه مفهوميةٌ، أي أن التّعرف على الكلمة العامة يكون بالتدقيق في دلالتها المعجمية وفي سياقها، أي أنّنا ننطلق من الكلمة لنصل إلى المفهوم [الكلمة ←المفهوم] .

أما المصطلح، فالعكس حيث يأتي للوجود مفهوما أولا ثمّ تتمّ تسميته بعد توصيات الخبراء [مفهوم ←مصطلح].

الكلمة: من الدال ← المدلول: مقاربة لسانية

1- ينظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1429-2008. ص 2401.

2- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، صفحات: 78و 80 و82.

المصطلح من المدلول ← الدال: مقاربة مفهومية

وترى الباحثة الإسبانية "ماريا تيريزا كابري" أنّ الفوارق بين الكلمة العامة والمصطلح من حيث الصّورة والدّلالة لا تعتبر كبيرة، ولكن الفوارق تتّضح كلما دقّقنا النظر فيها من المنظور التّداولي والتّواصلي، وقد ميّزت بين اللّغة العامة التي تنتمي إلى المعجم العام والمصطلحات في هذا الجدول[1]:

رابعا: علم المصطلح (المصطلحية):

هو العلم الذي يهتم بالمصطلح و يتناول جوانبه المختلفة، وقد عرّفه الباحثون عدة تعريفات نذكر من منها تعريف الأستاذ علي القاسمي الذي يقول: " علم المصطلح هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها "، وهذا العلم له علاقات متشابكة مع اللسانيات والمنطق وعلم المعرفة وعلم الوجود وعلم التوثيق والتصنيف و... حقول التخصص العلمي، لهذا اصطلح على تسميته بعلم العلوم.

خامسا: خصائص علم المصطلح:

يتميز علم المصطلح بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ينطلق من تحديد المفاهيم العلمية ليصل إلى تقنين المصطلحات المعبرة عنها، وهذا يعني أن مقاربته مفهومية وليست لسانية .

2- لا يُعنى بمعرفة جذور المصطلح أو مفهومه أو تاريخه، و إنما يهتم بالوضع الراهن الذي يكون عليه المصطلح، أي يصف الواقع كما هو، فيعتمد على تحديد المفاهيم و علاقاتها القائمة لوضع المصطلحات الدالة .

3- يتميز بالمعيارية، أي بضبط المعايير والأسس التي تهدف إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات، بالإضافة إلى الوصف، وتفادي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.

4- يهتم بالشكل اللغوي المكتوب أكثر من الشكل الصوتي.

1- ينظر: المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، ص: 74.

5- إنه عامل أساسي للتعريف بحضارة العصر وعلومه.

6- فرع خاص من فروع علم المعجم (lexicologie)، من جهة وعلم المفردات الذي يعنى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها و أبنيتها و دلالتها و فرداتها، والتعابير الاصطلاحية والسياقية التي تتألف منها وعلم تطور دلالات الألفاظ Sémasiologie من جهة أخرى.

7- ويبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق لغة علمية.

8- يتيح توفير المصطلحات العلمية لتسهيل تبادل المعلومات.

المحاضرة الثالثة:

الحضارة العربية الإسلامية والصناعة المصطلحية

نزل القرآنُ الكريم على العرب في مطلع القرن السّابع للميلاد وكانوا لا يدرون ما الكتاب ولا الإيمان، وما كانوا يتلون كتابا ولا يخطّونه بأيمانهم، وكان أقصى ما يتفاخرون به وما يتمدّحون خطبةً تُلقى على الأسماع في نادٍ من الأندية، أو قصيدة يترنّمون بها، وكانوا لا يتباشرون بشيء تباشُرَهم بخطيب مصقع ينبغ فيهم أو شاعر مفلق يُعلي مقامهم يدفع عنهم قالة السّوء، ولا شيء سوى ذلك ممّا يؤهلهم ليكونوا في مصافّ الأمم المشاركة لهم الفترة الزّمنية نفسها، فقد كانوا أمّيين كما وصفهم القرآن الكريم: **﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: 2].**

ولم يكن العقل العربي يتطلّع خارج البيئة التي تقوقع فيها، ولم يكن يرنو إلى سبب يمُتُّ بصلة إلى العلم والحضارة، وأنّى له ذلك وهو يرسف في أغلال التّقليد وأوهام الخرافة، لذلك لم تكن للعرب بصمةٌ واضحة في قصّة الحضارة العالميّة آنذاك، على غرار الأمم الأخرى، باستثناء فتراتٍ قليلةً كانت كالومضات التي تلتمع بين الحين والآخر في ليل داجٍ من الإهمال والجدب الثقافي.

فما أن طرق القرآن الكريمُ أسماع العرب ولامس شِغاف القلوب، وتشرّبته الأفئدة وامتزج بالأرواح حتّى أحدث فيهم ما يحدث المُزن الهَتون إذا نزل على أرض مجدبة هامدة، فاهتزّت وربَت وأنبتت من كل زوج بهيج، فانتُشل العقل العربي من المهاوي التي تردّى فيها، ووُضعت عنه الآصارُ التي كانت تكبّله، فكأنما أُنشط من عقال، فتفجّرت طاقاتُه وتحرّرت أفكارُه، وانطلق مهتديا ومستجيبا لنداء ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ ونِداء ﴿**... قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ**﴾،

فانطلق يقرأ ويكتشف ويحتك، وقد فعل القرآن فَعلته في بناء العقليّة العلميّة للمسلمين وبيّن لهم أهم معالمِها، وهي:

1- دعاهم إلى عدم قبول أيّ دعوى إلا بدليل يقيني، **﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111]**، تكرر هذا الأمر عدة مرات في القرآن، **﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: 4]**.

2- ودعاهم إلى رفض الظّن وعدم بناء شيء على الظّنون، **﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: 28]**.

3- ودعاهم إلى الابتعاد عن الأحكام العاطفية والميول الذّاتية، **﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾ [النّجم 23]**، **﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص50]**.

4- ودعاهم إلى الثّورة على الجمود والتّقليد واتباع الآباء والسّادة والكبراء، والتّبعيّة الفكرية للآخرين وأنكر على الذين يقولون: **﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾** وعلّم المسلمين أن يردوا عليهم بقوله: **﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170]**.

5- ودعاهم إلى النّظر والتّأمل والتّدبر في خلق السّماوات والأرض: **﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190]**.

6- ودعاهم إلى دراسة التّاريخ لاستخراج العبر والدّروس والقوانين الاجتماعية: **﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: 137]**، **﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ...﴾ [يوسف: 111]**.

7- ودعاهم إلى معرفة التّاريخ الطبيعي للأرض والعلوم المرتبطة به **﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: 20]**.

8- وأعلى من قيمة العقل والعلم والتّدبر والتّفكر في فقه هذه القوانين **﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 43]** و**﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا" [طه: 114]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28].**

ولأمر ما تكررت كلمة علم – نكرة ومعرفة- في القرآن 80 وبلغت مشتقاتها وصّيغها الفعلية والاسمية المئات، وقاربت مشتقات العقل الخمسين كلّها بالصيغ الفعلية، وكذلك مرادفاته من الألباب والنهى والنظر...[1]

فبدأ هذا العقل يقرأ ويتأمّل ويتدبّر في الأنفس والآفاق، فاحتك بالحضارات القائمة واستوعب أولا نتاج الفكر الإنساني في المجالات كلّها، ثم تمثّل هذه العلوم والفنون فأضاف وصحّح واستدرك وفرع واخترع أشياء جديدة، فانتقلت بذلك الثّقافة العربيّة من ضيق المحليّة إلى رحابة العالمية والإنسانيّة، ومن أسر الشّفوية والسّطحية إلى فضاءات التّدوين والتّأمل والتّفريع، ولم تشرق شمس القرن الرّابع للهجرة إلاّ والعلوم العقلية والتّطبيقية والعلوم العربيّة والإسلامية قد بلغت أوج نضجها وتطورها. وأصبحت لها مناهجُها ومدارسها ونظرياتها الخاصّة، وهكذا فقد نمت كلُّ العلوم وفي مقدمتها علوم العربية على ضفاف النّص القرآني الخصيبة، وكان القرآن الكريم كنَفثةِ الرّوحِ المعجزة التي لامست العقل العربي الفطري عندما تطامن لهذا النّص وانصاع له.

أولا: عناية العرب بالمصطلح الشّرعي واللّغوي:

وكان من أوّل الفروع العلمية ظهورا وأسماها قيمة الدّراسات القرآنية والعربية، لتعلّقها المباشر بالقرآن الكريم فمن أجل تفسير القرآن الكريم ظهر علم التفسير وبقية علوم القرآن ومن أجل اكتناه معالم الإعجاز فيه ظهر علم البلاغة مباحث إعجاز القرآن ومن أجل حمايته من اللّحن ظهر النحو والصّرف كما ظهرت السّنة النّبوية الشّارحة للقرآن والمبينة لمجمله والمخصّصة لعامّه والمقيّدةُ لمُطلَقه وهكذا تطوّرت علوم السّنة، وكل هذه العلوم لها

1- يوسف القرضاوي، الرسول والعلم، دار الصحوة القاهرة، 2001، ص 38.

جهازها المصطلحي الذي يربط مفاهيمها ويعتبر عنصر تكثيف معرفي لها إذ لا علم بدون جهاز مصطلحي لأنّ المصطلحات مفاتيح العلوم.

وهكذا ظهرت مصطلحات جديدة لم يكن للعرب دراية بمفاهيمها ودلالاتها عدا الأصل اللغوي العربي، كالنّاسخ والمنسوخ والمكّي والمدني والخاص والعام والمطلق والمقيّد والإدغام والإقلاب والإظهار والإخفاء والقراءة والرّواية والطريق والفتح والإمالة، وأسباب النزول وغريب القرآن ومشكله ... وبقيّة مصطلحات علوم القرآن وظهرت مصطلحات مثل الحكم التكليفي والوضعي والواجب والمندوب والمكروه والحرام والمباح والرخصة والعزيمة والصحة والفساد والبطلان والنص والظاهر والخفي والمحكم والمتشابه والمبين ومفهوم المخالفة والتعارض والترجيح والاجتهاد والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة وغيرها من بقية مصطلحات أصول الفقه وظهرت مصطلحات كالطهارة والغسل والجنابة والتكبير والصلاة والاستخلاف والاعتكاف والاحصار والإفطار والإمساك والنصاب والرّكاز والطواف والسعي والبيع وربا الفضل والنسيئة والضمان والشفعة والرهن والوكالة والصداق والحَجر والحضانة والمزارعة والفرض والتعصيب والعول والحدود والقصاص والشجاج والدّية والوصية وغير ذلك من مصطلحات الفقه، وظهرت مصطلحات كالسنة والحديث والخبر والأثر والسند والمتن والتواتر والآحاد والشذوذ والعلة والصحيح والحسن والضعيف والمنقطع والمرسل والمدلس والمعضل والمقلوب والمنكر والموضوع والتّحمل والأداء والمناولة والوجادة والسّماع وغير ذلك من مصطلحات أصول الحديث، وظهرت مصطلحات كالتوحيد والشرك الإيمان والنفاق والبدعة والفسق والأسماء والصفات والقضاء والقدر والتشبيه والتعطيل والتأويل والبرزخ وعلامات الساعة...[1]

ومن جهة أخرى نجد مصطلحات الصرف والصيغة والميزان الصرفي والجامد والمشتق والتّصغير والنّسبة والإعلال والإبدال اسم التّفضيل اسم المكان واسم الزمان واسم المبالغة والمصدر وغير ذلك من مصطلحات الدّرس الصّرفي العربي.

1- ينظر: معجم المصطلحات الشرعية، مجموعة من المؤلفين، مدينة الملك عبد العزيز، الرياض، ط2، 1439-2017.

ونجد أيضا مصطلحات كالرّفع والنّصب والجر والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول والعطف والبدل والتّوكيد، والنّعت والحال والتّمييز والاستثناء، والعدد والممنوع من الصرف وغير ذلك من مصطلحات النحو.

وظهرت أيضا مصطلحات مثل البيان والبديع والإنشاء والخبر والوصل والفصل والقصر والإيجاز والإطناب والمساواة والتشبيه والكناية والاستعارة والمجاز والجناس والطباق والسجع و التورية والاقتباس والترصيع وبراعة الاستهلال وغير ذلك من مصطلحات البلاغة.

وظهرت مصطلحات العروض والبحر والضرب والحشو والوزن والإيقاع والتفعيلة والسبب والوتد والزحاف والعلة والخبن والقبض والخرم والترفيل... وغير ذلك من مصطلحات علم العروض.

وكل هذه المصطلحات تترجم لمفاهيم علمية دقيقة وتؤدي دورا تكثيفيا وتنظيميا للمادة العلمية المدروسة لكونها أعلاما عن منظومة مشابكة ومتعالقة من المفاهيم المنضدة والمرتبة ناتجة عن متصورات عقلية لما هو موجود في العالم الخارجي أو الداخلي .

ونماذج المصطلحات العربية التي تم سرد بعضها، سواء الشرعية أو اللغوية تتميز بخصائص، منها:

1- أنها من مكونات الذات العربية فهي نتيجة عمل إبداع العقل العربي المؤطر بالقرآن، فهي مصطلحات لم يكن للأجنبي أي دور في ظهورها فهي مصطلحات عربية لحما ودما كما يقال.

2- أن هذه المصطلحات وضعت بآليات توليد يغلب عليها المجاز أي إعطاء اللفظ العربي القديم معنى يتجاوز دلالته الأصلية إلى جديدة بقرينة وعلاقة رابطة.

كالرفع والنصب والاستثناء والتمييز...في النحو

والنقد والموازنة والسرقة الفصاحة في النقد

والبيت والعامود والسبب والوتد والعروض في علم العروض.

والزكاة والحج والصوم والطواف والغسل...

فكل هذه المصطلحات هي ألفاظ عربية قديمة حملت دلالات جديدة باستخدام المجاز والتوسع فيه.

ولا تزال هذه المصطلحات هي مفاتيح العلوم الإسلامية والعربيّة.

ثانيا: الحضارة العربية والمصطلح العلمي:

في نفس الفترة التي كان اللغويون يجمعون اللغة والنحاة يضعون اللبنات الأولى للدرس النحوي، كانت طائفة من العلماء تتعرف على ما عند الغير من يونان وسريان وفرس وهنود في سائر فروع المعرفة، وكان سبيل هذا التعرف هو الترجمة، والشائع عند كثير من الناس أنّها كانت سمة من سمات العهد العباسي وهذا غير دقيق، الترجمة بلغت الأوج والغاية في عهد بني العباس، مع الرشيد والمأمون ولكن البدايات كانت قبل ذلك في العهد الأموي، بل في أوائل العهد الأموي، فالمعروف أن الأمير خالد بن يزيد بن معاوية هو أول من شجع على الترجمة في عهد الخليفة مروان بن الحكم رابع خليفة أموي أي في بداية النصف الثاني من القرن الأول للهجرة.

وكان خالد بن يزيد معروفا بشغفه بعلوم الطبيعة والكيمياء والطب، وذكر الجاحظ في البيان والتبيين أن خالداً بن يزيد هو أول من أعطى التراجمةَ والفلاسفة وقرّب أهل الحكمة ورؤساء كلّ صناعة وترجم كتب النّجوم والطب والكيمياء والحروب والآلات والآداب والصناعات، وبمثل هذا حدّث ابن النديم في الفهرست وذكر له عدة كتب من تأليفه في الكيمياء، وكذلك ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون.

وهو من نقل أول كتاب طبي إلى العربية ترجمه له الطبيب ماسرجويه حوى ثلاثين مقالة طبية ترجمها عن السريانية عن كناش أهرون للقس الإسكندري الذي كتبها باليونانية وهو عبارة عن دليل طبي به إرشادات ونصائح طبية وكان لهذا الكتاب تأثير كبير في تكوين أوائل الأطباء العرب كالرازي الذي صرّح عدة مرات بالاقتباس منه في كتابه الحاوي في الطب.

ولكن النهضة الترجمية الحقيقية ابتدأت في عهد العباسيين، وأول ما بدأت بدأت مع الخليفة أبي جعفر المنصور الذي أرسل إلى إمبراطور الرومان يطلب إرسال كتب اليونان فأرسل إليه كتب الطب والهندسة والحساب والفلك وقام المترجمون بنقل هذا التراث العلمي إلى العربية، وتجمع في قصره آلاف الكتب حتى ضاقت خزائن قصره حتى أمر بعد ذلك الخليفة هارون الرشيد بوضعها في مكتبة كبيرة لتكون في متناول العلماء وهي بيت الحكمة، وقد أرسل هارون الرشيد أيضا إلى إمبراطور الروم إرسال كتب اليونان، وبلغ بيت الحكمة ذروة نشاطه في عهد الخليفة المأمون إذ أصبح مركزا كبيرا للترجمة والبحث العلمي وكان يضم مكتبة ضخمة بها آلاف الكتب وألحق به مرصدا فلكيا وكان يعمل به عدد كبير جدا من المترجمين والنساخين والمجلدين .. من العرب واليهود والمسيحيين والفرس.

والفعل الترجمي وضع العرب في مواجهة مع المصطلح العلمي، إذ كان لابد للعلماء والمترجمين أن يضعوا المقابلات العربية للآلاف المصطلحات الفلسفية والطبية والكيميائية والفلكية والرياضية حتى ينقلوا المعرفة إلى العربية...فكيف تعامل العرب مع هذه الإشكالية؟ وماهي آليات الوضع التي اعتمدوها؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من القول أن عملية الترجمة كانت تمشي في خطوط متوازية فكان الفعل الترجمي يمس كل العلوم في الوقت ذاته، بسبب أن ذلك كان نابعا عن سياسة للدولة وبسبب العقلية الموسوعية التي كانت سمة علماء ذلك العصر، فالعالم منهم كان فيلسوفا وطبيبا ورياضيا في الوقت ذاته، وهذا ما نلحظه في حنين ابن اسحق الذي كان طبيبا وفيلسوفا والكندي الذي كان فيلسوفا وكيميائيا وفلكيا ورياضيا وفيزيائيا وطبيبا، وجابر بن حيان الذي كان فيلسوفا وكيميائيا ورياضيا... وغيرهم كابن سينا وابن الهيثم وأبي موسى الخوارزمي فهؤلاء جميعا صنفوا في عدّة علوم ولهم إنجازات في تخصّصات عدة.

المحاضرة الرابعة:

مصادر المصطلحات العربية

مصادر المصطلحات العربية كثيرة ومتنوعة، منها أصالة المصطلحات المبثوثة في الكتاب والسنة والتي قد أشرنا إلى بعضها فيما سبق من مباحث، ومنها المصلحات التي تحتويها كتب الثقافة العربية والإسلامية ومنها المراجع العلمية في العلوم المختلفة، كالنحو والمعجمية والبلاغة والفقه والتفسير والأصول وعلوم القرآن، أو في كتب العلوم النظرية كالرياضيات والفلسفة والعلوم التطبيقية والتجريبية والكونية وكتب الطب، والفلك والبصريات ... فكل هذه الكتب لا قوام لها دون مصطلحات تلخص المادة العلمية وتكثفها وتحقق التواصل العلمي المتخصص، فكتب مثل: "في تأليف الأعداد" و" صنعة الإسطرلاب" و" ظاهريات الفلك"، للكندي وكتب مثل: " كتاب المناظر" و" إكمال المخاريط"، و" تحليل المسائل الهندسية" و" أصول المساحة" أو " في درب التبانة" لابن الهيثم، أو كتب مثل: "الجبر والمقابلة" و" صورة الأرض" للخوارزمي، أو " القانون في الطب" و" رسالة في تشريح الأعضاء" أو: "رسالة في الفضاء" و" مختصر علم الهيئة" لابن سينا، إلخ... لا ريب أن هذه الكتب وأمثالها من كتب العلوم الكونية والنظرية والتجريبية تعتبر مظان أصيلة تحتوي آلاف المصطلحات العلمية، ومن أمهات المراجع العلمية جُرِّد المصطلح العلمي العربي، وضمن في المعاجم المتخصصة[1]، وفيما يلي نماذج من المعاجم المصطلحية العربية المتخصصة في بعض العلوم:

كتب مصطلحات الفقه الإسلامي:

تعددت كتب مصطلحات الفقه، حيث أن لكل مذهب من المذاهب المشهورة كتب مصطلحات وهذه بعض مظان المصطلحات الفقهية مفصلة حسب المذاهب:

1- ينظر: كتاب موسوعة تاريخ العلوم العربية، بأجزائه الثلاثة، تأليف مجموعة من العلماء، إشراف: رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت ط2، 2005.

الفقه الحنفي:

- المُغرِب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرز المشهور بالمطرزي (610)ه وهو معجم في غريب الألفاظ في الفقه الحنفي (مصطلحات الفقه).

الفقه المالكي:

- تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب محمد بن عبد السلام بن يوسف ت(749)ه، وهو في شرح مصطلحات ابن الحاجب المالكي
- كتاب الحدود في التعاريف الفقهية لابن عرفة ت(803)ه.

فقه الشافعية:

- الزّاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري، ت(370)ه.

الفقه الحنبلي:

- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي لجمال الدين يوسف المَبْرَد ت (909)ه.

كتب مصطلحات الفقه عموما:

- أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء لقاسم بن عبد الله بن خير الدين القونوي (978)ه.

كتب مصطلحات علم الكلام:

- الحدود في الأصول لبن فورك الإصبهاني ت(406)ه.
- الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي، ت(474)ه.
- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين بن أبي علي بن محمد ت(631)ه.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكرياء بن محمد بن زكرياء الأنصاري، ت(926)ه.

كتب مصطلحات التربية الروحية والتصوف:

- الرّسالة القشيرية لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن ت (465)هـ.
- اصطلاحات الصّوفية لأبي الغنائم جمال الدين الكاشاني ت(736)هـ.

كتب مصطلحات الفلسفة:

- الحدود لجابر بن حيان، ت(200)هـ.
- رسالة في حدود الأشياء ورسومها الكندي، ت(270)هـ.
- رسالة الحدود وهي الرسالة الحادية والأربعين من جملة رسائل إخوان الصفا.
- رسالة الحدود للشيخ الرئيس ابن سينا، ت(428)هـ.
- رسالة الحدود لأبي حامد الغزالي، ت(505)هـ.

كتب مصطلحات الطب والصيدلة:

- التنوير في الاصطلاحات الطبية، أبو منصور الحسن بن نوح القمري، ت(390)هـ.
- الاعتماد في الأدوية المفردة، أحمد بن إبراهيم الجزار، ت(369)هـ.
- الصيدلة في الطب البيروني، ت(440)هـ.
- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ابن البيطارت(646)هـ.
- بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبية، محمد بن يوسف الهروي، من علماء القرن العاشر.

المعاجم وكتب المصطلحات العامة:

وهي ليست كتب مصطلحات مختصة بفن من الفنون لا تتعداه، بل هي كتب تحتوي على مصطلحات مختلفة مرتبة ومصنفة ألفبائيا أو بأي ترتيب آخر ومن أهمها:

- كتاب الزينة لأبي حاتم الرازي ت(322)هـ. (المصطلحات الدينية والثقافية).

- مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد الخوارزمي ت(387)هـ، هو أقدم موسوعة للعلوم والمصطلحات.
- التّعريفات لعلي بن محمد الجرجاني المشهور بالسيد الشريف ت(816)هـ.
- الكليّات لأبي أيوب بن موسى الكَفَوي ت(1094)هـ وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية .
- كشّاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي الفاروقي التّهانوي المتوفّى في القرن الثاني عشر للهجرة توفي بعد 1745م، وهو أشمل موسوعة.

خاتمة

من خلال هذا العرض تبين لنا أن الحضارة العربية الإسلامية اهتمت بالمسألة المصطلحية وتفاعلت مع قضاياها، منذ بداية تدوين العلوم سواء ما كان متعلقا بعلوم الذات على اختلافها وتنوعها من علوم لغوية ودينية وتاريخية... أو ما كان من العلوم الطبيعية أو الكونية أو العلوم العقلية أو العلوم النظرية كالرياضيات، فتعاملوا مع المصطلح وضعا وتوليدا من خلال الآليات المعروفة أو ترجمة وتعريبا واقتراضا، وقد صنفوا موسوعات ومعاجم مصطلحية عامة وخاصة في كل التخصصات العلمية بداية من الثالث للهجرة، وتواصل التصنيف في قواميس المصطلحات على مدى كل القرون السّابقة للعصر الحديث.

المحاضرة الخامسة:

المصطلح اللساني مفهومه ومصادره وأقسامه

مفهوم المصطلح اللساني:

عرفه الأستاذ هادي رشراش بأنه: رمز لغوي دال (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية، يعبر عن مفهوم محدد واضح ومتفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي (اللسانيات) أو يرجى له ذلك[1].

أو هو المصطلح الذي يتداوله اللسانيون للتعبير عن مفاهيم وأفكار لسانية، وقد اتسم المصطلح اللساني بصفة العلمية ليس لكونه علما في حد ذاته، وإنما للظروف التي تمت فيها صياغته، وهو يتأرجح بين معرب ودخيل ومترجم.

ويلاحظ أن هذا التعريف يتعلق بالمصطلح اللساني بالمفهوم الخاص المتعلق بالدرس اللساني الحديث والمعاصر، ولكن هناك معنى آخر لهذا التركيب الوصفي، يرادف تركيب: المصطلح اللغوي، لأن كلمة لسان وردت في القرآن الكريم وفي المراجع القديمة بمعنى اللغة، قال تعالى " **ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين" الروم 22.**

وجاء في مقدمة معجم المخصص لابن سيدة قوله:

"وَلَيْسَ هَذا الَّذي نذكرهُ هَهُنا مَقْصوراً على اللِّسان الْعَرَبِيّ فَحسب بل هُوَ حدٌّ شامِلٌ لَهُ ولعلم كل لِسان، فَأَرَدْتُ أَنْ أفيد المولَع بِطَلَبِ هَذِه الْحَقائِق هَذا الْفَصْل اللَّطيف وَالْمعْنَى الشريف؛ فَعلم اللِّسان فِي الْجُمْلَة ضَرْبان: أَحدهما- حفظ الْأَلْفاظ الدّالَّة فِي كل لِسان وَمَا

1-

يدل عَلَيْهِ لشَيْءٍ شَيْءٍ مِنْها، وَذلِكَ كَقَوْلِنا: طَويل وقصير وعامل وعالم وجاهل. وَالثانِي فِي علم قوانين تِلْكَ الْأَلْفاظ"[1].

وهكذا يصبح للمركب الوصفي: "المصطلح اللساني" من خلال هذا المنظور معنى يشمل كل المصطلحات اللغوية العربية ومن نحو وصرف وبلاغة وعروض ... وهذا الذي نختاره في هذه المحاضرات.

مصادر مصطلحات المصطلح اللساني العربي:

1- كتب اللغة والأدب:

تتعدد مصادر المصطلح اللساني العربي فهي توجد أساسا في أمهات كتب النحو كالكتاب وشروحه والمقتضب وأصول ابن السراج ومختصر الخرقي، وشروحهما والإيضاح في علل النحو والإيضاح والجمل لعبد القاهر، والمفصّل وشروحه، إلى غير ذلك...

وتوجد في كتب البلاغة والأدب كالبيان والتبيين للجاحظ والبديع لابن المعتز، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، وشروحه، ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجني، وكتب الموازنات وكتب النقد القديم، كالشعر والشعراء والعمدة، وكتب العروض وقواعد الشعر... والمجال يضيق عن ذكر معظم هده المصادر اللغوية والأدبية.

2- كتب ومعاجم المصطلحات النحوية:

ظهرت كتب كثيرة في شرح المصطلحات النحوية وتسمى أيضا كتب الحدود لأن المصنفين يطلقون على التعاريف الحدود، ومنها:

1- حدود النحو لهشام بن معاوية الضرير الكوفي ت(209)هـ.

2- كتاب الحدود لأبي الحسن الرّماني ت (384)هـ.

3- معجم الحدود لأبي القاسم الزمخشري ت(538)هـ.

1- ابن سيدة، المخصص، تح: مكتب التحقيق بدار التراث العربي، دار التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ/ 1996م، ج1، ص: 40.

4- الحدود في علم النحو للأُبذي ت(860)هـ.

5- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم السيوطي، ع(911)هـ.

6- الحدود في النحو للفاكهي، ت(972)هـ.

أقسام المصطلح اللساني:

ينقسم المصطلح اللساني إلى مصطلح لساني تراثي أو قديم ومصطلح لساني حديث ومعاصر، وفي ما يلي تفصيل للمصطلح اللساني التراثي.

المحاضرة السادسة:

المصطلح النّحوي

1-1: في معنى النّحو وتطوّر مفهومه

1-1-2 المعنى اللّغوي:

ذكرت المعاجم عدّة معان لغويّة لمصطلح النّحو أهمها:

- القصد: يقال: نحوتُ نحوه، قال ابن السِّكيت: نحا نحوه: قصده[1]

- الطريق: [2]

- التّحريف: نحا الشيء ينحاه إذا حرفه، ومنه سُمي النّحوي، لأنّه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب.[3]

- الصّرف: يقال: نحوت ببصري إليه، أي: صرفت، وأنحيت بصري عنه أي: عدلته.[4]

- الضّرب والطّعن: نحا عليه بشفرته: ضربه بها، أو طعنه أو رماه.[5]

- المقدار: يقال عندي نحو ألف.

- القسم: يقال: هذه على خمسة أنحاء.

- المثل: يقال: زيد نحو عمر أي: مثله.

- البعض: كأكلتُ نحو السّمكة أي: بعضها

1- ينظر: لسان العرب، ج51، ص 4371.

2- ينظر: الصحاح في اللغة، ص 2503.

3- ينظر: تهذيب اللغة، ج51، ص 4371.

4- ينظر: الصِحاح، ص 2503.

5- لسان العرب، ج51، ص 2503.

- الجهة والناحية: بمعنى الظّرف، مررت نحو البيت، ويفهم هذا من قول صاحب "اللّسان" فيما نقله عن برزج، نحوت الشّيء: أممته، و أنحوه و أنحاه.[1]

وقد نظم الدّاودي هذه المعاني في بيت شعر فقال:

للنّحوِ سبعُ مــعانٍ قد أتـــت لغــةً ** جمعتُها في بيتٍ شعرٍ مفردٍ كَمُــلا

قصـــدٌ ومثـــلٌ ومقـــدارٌ وناحـــيةٌ ** نوعٌ و بعضٌ وحرفٌ فاحفظ المَثلا[2]

3-1-1: المعنى الاصطلاحي:

وردت تعاريف اصطلاحية كثيرة للنحو، يصعب الإحاطة بها جميعا، وتختلف فيما بينها شمولا واجتزاء دقّة وعكسها، وسأستعرض بعضا منها، ثم أذكر في الأخير التّعريف الذي أختاره وترتاح إليه النّفس، وسأرتّب القول عن المعنى الاصطلاحي حسب المنهجيّة التاليّة:

مفهوم النّحو عند المتقدّمين من النّحاة:

لا نجد تعريفا للنّحو بالمعنى الاصطلاحي عند الخليل بن أحمد ومن في طبقته أو طبقة تلاميذه، ولم يذكر في قاموس العين في مادة "نحا" (نحو) إلاّ بعض المعاني اللّغوية وأشار إشارة عامة إلى المعنى الاصطلاحي بما معناه أنّ النّحو مرادف للعربيّة فقال: "النّحو: القصدُ نحو الشّيء، نحوت نحوه أي: قصدت قصده، وبلغنا أنّ أبا الأسود وضع وجوه العربيّة فقال للنّاس: انحوا نحو هذا، فسمِّي نحوا ويجمع على أنحاء"[3].

من هذا القول نستنتج أنهم كانوا يستعملون النّحو بمعنى علم العربيّة ولعل أوّل محاولة لتعريف النّحو اصطلاحيا بَلَغتْنا هي تعريف ابن السّراج ت(316) هـ، حيث قال: "النحو

1- المصدر نفسه، ص ن.

2- الخضري محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص 10.

3- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ج4، ص 201.

إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدِّمون مناستقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1].

وغالبا ما تكون التعاريف في بدايات العلوم عامّة وغائمة تنقصها الدّقة، لذلك انتقد بعضهم هذا التّعريف بأنّه ليس محدِّدا لحقيقة النّحو بقدر ما هو معرِّف بمصادره وبيان الغاية من دراسته.[2]

تعريف أبي علي الفارسي ت(377)هـ:

قال: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسَها، فأمّا التّغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين: أحدهما تغيير بالحركات والسّكون و الحروف، ويحدث باختلاف العوامل، وهذا الضّرب هو الذي يسمّى: الإعراب، والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل، وهذا التّغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف، أو زيادة حرف أو نقصان حرف [...] والضّرب الآخر من القسم الأول هو التّغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، وذلك نحو: التّثنية والجمع الذي على حدِّها، والنّسب وإضافة الاسم إلى ياء المتكلّم وتخفيف همزة المقصور والممدود، والتّأنيثُ والتّذكير وجمع التّكسير والتّصغير والإمالة والمصادر، وما اشتقّ منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتّصريف والإدغام"[3].

تعريف ابن جنّي: ت(392) هـ:

"النّحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والتّركيب والنّسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العرب بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها رُدّ به إليها".[4]

1- الأصول، ج1، ص 35.

2- ينظر: علي حسن مطر، مجلة الرافد، عدد 28، 1412. www. Rafed.net

3- الفارسي أبو علي، التكلمة في شرح الإيضاح، ط1، تحق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض 1401هـ-1981م، ص3-4.

4- الخصائص، ج1، ص 34.

ويلاحظ في هذا التّعريف التّأثر الواضح بشيخه أبي علي الفارسي في إيراد نماذج من دروس الصّرف في التّعريف، والتّأثر بابن السّراج أيضا من خلال الإشارة إلى الغاية من علم النّحو.

البعيد، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"[1]، ويلاحظ في هذا التّصريح من السّيرافي علاقة النّحو بتأليف الكلام وتركيبه، والتّقديم والتّأخير وهذا ما لم نلمحه بوضوح في التّعاريف السّابقة - باستثناء تعريف ابن جنّي-علما أنه مندرج فيها بالتضمّن.

تعريف الشّريف الجرجاني ت(816)ه: " علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرها، وقيل النّحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يُعرف بها صحّةُ الكلام وفساده".[2]

تعريف شهاب الدين أحمد بن محمد البجائي (الجزائري) الأُبَّذي ت (860)ه: "علم يعرف به أحوال أبنية الكلم العربيّة إفرادا وتركيبا وبناءً ".[3]

تعريف الشّيخ خالد الأزهري: ت (905)ه: "علم بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربيّة، لأنّه يبحث في عوارضها الذاتيّة من حيث الإعراب والبناء".[4]

تعريف أحمد الفاكهي: ت (971)ه: " النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءً ".

1- محمد الطيب الفاسي، فيض نشر الإنشراح من روض طبي الاقتراح، تح: محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات، وإحياء التراث الإمارات، دبي ص 241.

2- التعريفات، ص 202. توضيح المقاصد والمسالك بشرح الألفية، ص 265.

3- عبد الرحمن بن محمد قاسم المالكي، **شرح حدود النحو للأبذي**، تحق: خالد فهمي القاهرة، مكتبة الآداب 1429ه-2008م، ص 49.

4- الأزهري زين الدين خالد بن عبد الله، **شرح التّصريح على التّوضيح**، ط1، ج1، بيروت لبنان-دار الكتب العلمية، 1421ه-2000م: 11.ص

- خلاصة عن تطوّر مفهوم النّحو:

لقد بدأ مفهوم النحو لدى الروّاد المؤسّسين شاملا لكل أحوال الكلم العربيّة، فكان الصّرف مشمولا ضمن مسمّى النحو، ولربما كان النّحو لدى الخليل وسيبويه ومن في طبقتهما مرادفا للعربيّة، ثمّ بقي المفهوم يحوم حول تعريف الفارسي قِصَرا وطولا من حيث الصّياغة، هل النّحو هو العلم المستخرج بالاستقراء أم هل هو العلم بالمقاييس ذاتها؟ ثم أصبحت التّعاريف أميل إلى التّدقيق والاقتضاب عند المتأخرين، مع الابتعاد عن ضرب أمثلة للمباحث المنضوية تحت مفهوم النّحو، وحسب دراسة على حسن مطر فإنّ الشيّخ خالد الأزهري هو أوّل من حصر النّحو في الإعراب وسلخ الصّرف عنه.

–وبعد الشّيخ خالد الأزهري جاء أحمد الفاكهي وحصر النّحو في تتبّع أواخر الكلم ومطاردة حركة الإعراب، كما رأينا في التعريف السابق.

واستمرّ هذا المفهوم سائدا لا يريم ولا يتزحزح، واختفت الإشارة إلى علاقة النحو بتركيب الجمل، والتأثير في أحوالها المختلفة، واكتُفِي في الحواشي والمتون النحوية التي أُلفت بين الفترة الممتدّة بين القرنين العاشر والرّابع عشر بالتّحديد الذي رسمه الفاكهي للنّحو".[1]

- مفهوم النّحو عند المعاصرين:

يمكن تمييز النّحاة المعاصرين من موقفهم من موضوع الدرس النّحوي إلى فريقين:

- الناسجين على منوال وسَنَن القدماء:

وهؤلاء هم الأغلبية وقد استمرّ مفهوم النّحو لديهم على ما كان عليه لدى متأخري النّحاة في الحواشي والمتون، ومن هؤلاء الشيخ مصطفى الغلاييني الذي يعرف النحو ولا يفرق بينه وبين الإعراب فيقول:

1- الإيضاح في علل النحو، ص 91.

"الإعراب: وهو ما يعرف اليوم بالنّحو علم بأصول يُعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث البناء والإعراب"[1]

زمنهم الشيخ أحمد الهاشمي الذي يعرف النحو بقوله:

"النّحو في اصطلاح العلماء هو قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربيّة التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعهما".[2]

- مفهوم النحو عند دعاة التجديد:

لقد أتاح طبعُ أمّهات كتب النّحو وأصوله والبلاغة وبقيّة العلوم العربيّة في العصر لهؤلاء الخروجَ و الإنفلاتَ من شرنقة الحواشي والمتون والمختصرات الرّائجة قبل مطلع القرن العشرين، كما أتاح لهم ذلك الإنفلاتَ أيضا الاطلاعُ على مناهج الدِّراسة اللّغويّة الحديثة التي لمسوا آثارها في الدّرس اللّغوي الغربي بلغته الأصلية أو من خلال التّرجمات المختلفة، وبدأوا ينظرون إلى تلك الخلاصات المقتضبة نظرات فاحصة ناقدة كشفت مكامن النّقص في الدّرس النّحوي لدى متأخري النّحاة، وكان أوّل من انتقد منهج الدّراسة النّحوية التّقليدية –فيما أعلم– إبراهيم مصطفى، الذي أنحى بالملائمة على النّحاة الذين حصروا النّحو في دائرة الإعراب فحدّد مواضع الخلل في هذه الدِّراسة وبيّن ما ينبغي أن تكون عليه دراسة النّحو فقال: "فغاية النّحو [يقصد عند المتأخّرين] بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتّى سمّاه بعضهم "علم الإعراب"، وفي هذا تحديدٌ شديد لدائرة البحث النّحوي وتقصير لمداه وحصرٌ له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله، فانّ النّحو– كما نرى وكما يجب أن يكون – هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الجملة، مع الجملة، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها".

1- جامع الدروس العربية، ج1، ص 9.

2- القواعد الأساسية للغة العربية، ص 6-7.

فطرقُ الإثبات والنّفي والتّوقيت، والتّقديم والتّأخير وغيرها من صور الكلام، قد مرّوا بها من غير درس إلاّ ما كان منها ماسًّا بالإعراب، أو متّصلا بأحكامه وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها".[1]

وقد تأثّر بدعوة إبراهيم مصطفى عدد كبير من الأساتذة، من أشهرهم تلميذُه "مهدي المخزومي" الذي فاق أستاذه في الجراءة على النّحاة والقسوة عليهم، وموضوع النّحو لدى هذا الأخير " هو الكلمة مؤلّفة من غيرها أو هو الجملة، وتدرس الجملة فيه من حيث نوعُها، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديمٍ وتأخيرٍ أو ذكر أو حذف أو اظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها–أي الجملة– من استفهامٍ أو نفيٍ أو تأكيد، وكلّ هذا ممّا يرتبط ارتباطا بموضوع الدّرس اللّغوي – أعني الجملة–ارتباط وثيقا لا يسمح إغفالُه أو إهمالُه".[2]

– وبلغ من تحمُّسه للفكرة إلى أن رمى النّحاة بجهل موضوع دراستهم فيقول: " وإذا قصر النّحاة اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمولات، وعلى آثار العوامل فيها، كانوا يتخبّطون في تناول هذه الدّراسة بالبحث، فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث بحيث تضمّ إليها دراسة الجملة، وأحوالها المختلفة، ودراسة الأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أيّة لغة، [...] وإذا وصل الكلام إلى هذا الحدّ كان لا بد لنا من أن نصحّح نهج القدماء، ونعيد إلى هذه الدّراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنُّت النّحاة وتمحُّلهم وجهلُهم بموضوع دراستهم، وانتهاجهم منهجا غربيا بعيدا كلّ البعد عن منهج هذه الدِّراسة".[3]

وعلى الرّغم من اللّفتات الذكيّة التي جاءت في تحليل إبراهيم مصطفى، من سار في ركابه إلا أنّ ما تلبّس بعباراتهم من أوصاف تُجهِّل النّحاة وترميهم بالتّمحّل والتعنُّت هو من قبيل الاستعلاء المعرفي والغلو، وقديما قالوا: "والحقّ قد يعتريه سوء تعبير"، وليس كلّ كلام "إبراهيم مصطفى" – في نظري– دقيقا، ففيه تعميمٌ قد يقود إلى الخطأ في الاستنتاج، فعندما يقول في صدر الصّفحة الأولى من كتابه بأنّ النّحاة حدّدوا النّحو بأنّه "علم يعرف به أحوال

1– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د ت، ص 1–3.

2– في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 28.

3– المرجع السابق، ج1، ص 34–35.

أواخر الكلم إعرابا وبناء"، فإنّه عقّى بهذه المقولة على كلّ التّعاريف التي أُثِرت عن أئمّة النّحو التي كانت تضمُّ إلى الدِّراسة النّحوية تركيبَ الكلام وائتلافَه والتّقديم والتّأخير، والتي استعرضنا بعضها في هذا المبحث، واكتفى بتعريف الفاكهي والصَّبَّان ومن أتى بعدهم، وفي هذا انتقاء ومجافاة للموضوعيّة.

إذن فما الذي ينبغي اعتماده من تعريف للنّحو بعد كل هذا العرض والنِّقاش؟

في اعتقادي ينبغي أن يُركّز في تعريف النّحو على مسألتين جوهريتين هما:

- الفصل في التّعريف بين مستويات الدّرس اللّغوي، والاقتصار على الجانب النّحوي، وعدم دمج المستويات الأخرى، كالمستوى الصّوتي والمستوى الصّرفي، كما رأينا في تعاريف القدماء الذين تتداخل في مصنّفاتهم هذه المستويات كلّها وأحيانا تتقاطع الدِّراسة مع البلاغة وغيرها من العلوم.
- إعادة الاعتبار للجملة والتّراكيب، واعتبار الجملة بكلّ أنواعها وعوارضها هي عنوان الدّرس النّحوي، وفي هذا موافقة لرأي جمهور النّحاة قدماء ومعاصرين.

انطلاقا من هذا التّحليل فانّ النّحو في نظرنا هو: " الدِّراسة العلميّة التي تتناول الكلمة المفردة وما يعرض لها من تغيرات اقترانية مع أنماط من الكلم سمتها الدراسات التقليدية العوامل، هذه الدراسة تعنى أيضا بصحّة وسلامة التّراكيب اللّغوية، وتؤدّي إلى ائتلاف أجزاء الكلم بعضها مع بعض، أو هو باختصار قانون تأليف الكلام.

المحاضرة السابعة:

نبذة عن تطور المصطلح النحوي

تعريف المصطلح النّحوي:

وردت بعض المقاربات في تعريف المصطلح النّحوي نذكر منها مقاربتين، الأولى: للأستاذ عوض أحمد القوزي حيث يقول: " هو اتّفاق النّحاة على استعمال ألفاظ فنيّة معيّنة في التّعبير عن الأفكار والمعاني النّحوية "[1].

تعريف زكرياء أرسلان: " نطلق لفظ المصطلح النّحوي على كل اسم بسيط أو مركّب يُعيّن مفهوما مختصّا بالحقل النّحوي، سواء كُتب له الشّيوع أم لم يكتب له"[2].

وملاحظة الأستاذ أرسلان دقيقة لأنّ كثيرا من المصطلحات التي لم يواطئ عليها شُرّاح كتاب سيبويه و كذا النّحاة المتأخّرون سيبويه تنطبق عليها هذه الملاحظة، وكذا كثير جدّا من مصطلحات النّحو الكوفي التي لم يستعملها النّحاة في عصرنا.

ومن نافلة القول أن نقرّ بأنّ المصطلح النّحوي في رحلته نحو الاستقرار كان متأثّرا ومنفعلا بتطوّر الدّرس النّحوي، وهذا ما سنتولىّ بيانه بنوع من التّفصيل.

يذكر بعض الباحثين أنّ النّحو مرّ قبل أن يستقيم على ساقه علما في منظومة العلوم العربيّة بأربعة مراحل، هي:

- مرحلة الوضع والتّأسيس:

1- ينظر: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى أواخر القرن الثالث، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981/1401، ص: 22-23.

22- سمية حرنافي، المصطلح النحوي بين التأسيس والنشأة، مجلة جسور المعرفة، البليدة، مج8، عدد2، 2جوان2022، ص344-361، عن (أرسلان زكرياء، إبستيمولوجيا اللغة النحوية بحث في المقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان –الأردن، 1437هـ/2016، ص204).

- مرحلة النّمو والإبداع
- مرحلة النّضوج والاكتمال
- مرحلة التّرجيح والاختيار والاجتهاد[1].

مصطلحات مرحلة التأسيس:

قبل أن نذكر بعض مصطلحات هذه المرحلة نشير إلى أن نحاة هذه المرحلة وهم أبو الأسود الدّؤلي وتلاميذه من أمثال نصر بن عاصم وعبد الرّحمن بن هرمز، وميمون الأقرن وعنبسة الفيل ويحي بن يعمر وغيرهم، كان اهتمامهم صون اللّحن عن القرآن الكريم، إذ لم ينقل عنهم غيرُ روايات في الإقراء أو ملاحظات في تصحيح إعراب الكلمات أو تصحيح إعراب بعض الشواهد، فلم تذكر الرّوايات أنّ لهم نشاطا نحويّا نظريّا، إذ لم يصلنا شيء من الآراء النّحوية منسوبا إلى أبي الأسود الدُّؤلي أو تلامذته، وما نُسب إليهم في من بعض المسائل اللغوية في الإعراب والإقراء، فهي ملحوظات ذهنية مبنيّة على السّليقة اللغوية، ولا يمكن أن نطلق عليها أنّها بحوث نحويّة خالصة[2].

فما هي المصطلحات التي كانت من ثمار هذه المرحلة؟

أوّل ما قام به أبو الأسود هو نقط المصحف أو ما يسمى نقاط الإعراب، فقد رُوي أنّ زيادا والي البصرة بعث إلى أبي الأسود وقال له اعمل شيئا تكون فيه إماما وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، فسمع قارئا يقرأ: إن الله بريء من المشركين ورسولِه" بالخفض، فقال ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا فرجع إلى زياد فقال له: أنا أفعل ما أمر به الأمير فليبلغني كاتبا لقِنا يفعل ما أقول، فأتي به فقال له أبو الأسود إذا رأيتني فتحتُ فمي بالحرف

1- ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993/1413، ص:

2- نفس المرجع، ص74.

فانقُط فوقه فإن ضممتُ فمي فانقُط فوقه نقطة من أعلاه وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعتُ شيئا من ذلك غنّة فاجعل مكان النّقطة نقطتين"[1].

وقد كان أبو الأسود يضع النقاط بلون أحمر للتمييز، وكان يكتفي بآخر الحرف لسلامة الإعراب

وهكذا نجد أن أبا الأسود لم يتوخّ وضع مصطلح نحوي بقدر ما كان يهدف إلى ضبط إعراب القرآن فاستنتج الأتباع من كلامه اصطلاحات الفتح، والضّم والكسر، أما الغنّة فكان يقصد بها التّنوين،

ويبعُد أن يعرف أبو الأسود في هذا الزّمن المبكِّر اصطلاحات الفتح والضّم والكسر والغنّة، وإنّما وصفها حسيّا وترك الأمر لتلاميذه ليعبّروا عن الأوصاف بالتّسميات[2].

قال عبد الله بن حمد الخثران أنّ نقاط الإعراب كانت تعرف أيضا نقط الشّكل، أو النّقط المدوّر[3]

ونقط الإعراب هذه غير نقط الإعجام التي وضعها نصر بن عاصم على عهد الحجاج بن يوسف، حينذاك برزت مشكلة التّمييز بين نقاط الإعراب ونقاط الإعجام، حتّى اهتدى الخليل بن أحمد إلى وضع الحركات بدل النقاط، لأنّه يرى أنّ الفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضّمة من الواو[4].

مصطلح العربيّة:

وهو مصطلح كان شائعا قبل نشأة النّحو وكان يعني اللّغة الفصيحة أو لغة البدو الفصيحة، أمّا في مرحلة نشأة النّحو على عهد أبي الأسود ومن جاء بعده فأصبحت تعني المبادئ الأوليّة للقواعد النّحوية وقد استمرّ هذا المصطلح إلى عهد أبي عمرو بن العلاء.

1- ينظر: القوزي أحمد عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آخر القرن الثالث الهجري، ص: 31.

2- المرجع السابق، ص: 33.

3- مراحل تطور الدرس النحوي، ص: 51.

4- نفس المرجع، ص: 33-34.

مصطلح النحو:

وإن بدأ استعمال مصطلح النّحو بمعناه الاصطلاحي مع عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي[1]، ويفهم هذا من قوله ليونس بن حبيب عليك بباب من النحو ينقاس، وإن كان معناه اللغوي معروفا قبل ذلك بكثير.

مصطلح الإعراب:

المعنى اللغوي للإعراب الذي هو الإبانة كان ظهوره سابقا لمعناه الاصطلاحي، فقد ظهر قبل نشأة النّحو، أما المعنى الاصطلاحي فقد ظهر بعد نشأة النّحو، والمتتبّع لاستعمالات الأدباء ومؤلّفي كتب الطّبقات يستنتج أنهم يعنون بالعربيّة النّحو.

أما ما ذكره بعض كتاب الطبقات وبعض من تأثّر بهم من الكتاب المعاصرين[2] من أنّ أبا الأسود قد وضع مصطلحات نحويّة، عديدة منها: الفاعل والمضاف والإضافة والتّعجب... فبعيد غير مسلّم به، وقد نفاه المحقّقون[3]، والمجال ينوء بتفصيل ذلك.

أما مصطلحا الرّفع والنّصب فقد روي أن أوّل من استعملهما هو يحيى بن يعمر، فقد ذكروا أنّه قال للحجاج تقول: **﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ... أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾** إلى قوله: **﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾** فتقرؤها أحبُّ بالرّفع، والوجه أن تقرأ بالنّصب على خبر كان[4].

وفي النّفس شيء من صحّة هذه الرواية لأنّها تضمّنت أيضا مصطلح "خبر كان"، الذي لا أعتقد أنه لم يكن معروفا في تلك المرحلة المبكّرة خاصّة وأنّه قد عُبر عن مفهوم

1- ينظر: المرجع نفسه، ص: 65.

2- ينظر: محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1429هـ/ 2008م، ص: 46

3- ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، ص: 73، وكتاب المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آخر القرن الثالث الهجري، ص 50-51 .

4- ينظر: عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1413هـ/ 1993، ص: 86-87.

الخبر في" الكتاب" بمصطلحات عدّة، ومن هذا يمكن أن نستنتج أنّ أبا الأسود وتلاميذه عندما وضعوا هذه المصطلحات الأوليّة كان هدفهم الأبرز هو خدمة القرآن والحفاظ عليه من اللحن[1].

مرحلة النّمو والإبداع:

اشتهر من النّحاة في هذه المرحلة من المؤسّسين عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي وبعض تلاميذه، ومن أكثرهم شهرة وتأثيرا عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، يونس بن حبيب وقد وصف المصنّفون عبد الله بن أبي اسحق بأنّه " أوّل من بعج النّحو وجرّد القياس ومدّ العلل" وكلٌ قسم من هذه العبارة يشير إلى إمامته في النّحو، فعبارة: "بعج النحو" تدلّ على تفريع مباحثه وتوسيعها، وأنّ الغاية من النّحو لديه تطوّرت ولم تعد تقتصر على تصحيح الإعراب، بل أصبحت تتوخّى وضع علم يُتمكّن من خلاله من ضبط قوانين الفصاحة والارتفاع بها عن مجرّد السّليقة، كما تدلّ أيضا على أنّه وظّف الأدوات العقليّة التي يستعان بها على ذلك ومنها القياس والتّعليل.

وقد اختلف الباحثون في معنى: جرّد القياس، هل يقصد بالقياس القياس الأرسطي الذي تسرب إلى الثقافة العربية الإسلامية بفعل الاحتكاك الحضاري والترجمة من الثقافة اليونانية، أم أنه ذلك القياس الفطري، المركوز في العقول والفطر السّليمة حين تنزع إلى المقارنة والاستدلال وقياس الأشباه على الأشباه على نحو ما كان في الدّرس الأصولي والفقهي العربي؟ لا ريب أن الرّأي الثاني أولى بالاعتبار، إذ لم تطّرد المثاقفة والاحتكاك بين الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات في ذلك العهد المبكّر من تاريخ تطوّر النّحو، علما أنّ ابن أبي اسحق عاش معظم حياته في العهد الأموي (29-117هـ). أو لعلّ المؤسّسين للدّرس النّحوي العربي استعاروا هذا الأصل من الدّرس الأصولي إذ يعتبر القياس رابع الأدلة المتّفق بعد الكتاب والسنة والإجماع، فالقياس إذن هو قياس فطرة وطبيعة وليس قياس منطق وجدل، كما يقول الأستاذ عبد العال سالم مكرم، والأدلة والشّواهد على استخدام

1- ينظر: سمية حرنا في، المصطلح النحوي بين التأسيس والنشأة، ص: 361.

القياس لدى الفقهاء قبل هذه الفترة كثيرة، بل يمكن أن نستنتج القياس حتّى العهد النّبوي كما تدلّ الأحاديث النّبوية، ولا حاجة للتوسع[1].

أما الأستاذ أحمد الخثران فيرى أنّ القياس هو القاعدة النّحوية، أو الضّبط النّحوي أي ما يمد حكم القاعدة ويجعله مطّردا[2].

قلتُ: ويؤكّد ما ذهب إليه الأستاذ ما رواه أصحاب الطّبقات من سؤال يونس بن حبيب شيخه عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي: هل يقول أحد الصّويق بمعنى السّويق؟ فقال له نعم، عمرو بن تميم تقول، وما تريد إلى هذا عليك بباب في النّحو يطّرد وينقاس[3].

كما أنّ ابن أبي اسحق فتح الباب للتّصنيف النّحوي، حيث خصّ بعض المسائل النّحوية بمصنّفات من ذلك، كتاب " الهمز" الذي وضعه، الذي لم يصلنا منه شيء، فقد روى أصحاب الطّبقات أنه ألف كتابا في الهمز، وقد كان متفوّقا فيه، فقد قال أبو عمر بن العلاء: ما ناظرني أحد قط إلا غلبتُه وقطعتُه إلا ابن أبي إسحق، فإنّه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلتُ إقبالي على الهمز حتّى ما كنت دونه[4].

ولم يصلنا شيء من كتاب "الهمز"، ولا نستطيع علميا أن نكوّن فكرة عن مصطلحاته وغاية ما يمكن استنتاجه أنّ المصطلح النحوي لم يعد على بساطته كما كان في طبقة أشياخه، وأنّ التّفكير في التّصنيف النّحوي بدأ يتجسّد وأنّ لبنات العلم بدأت تتبلور وأن مباحثه بدأت تتكامل.

أما عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء فكانا تبعا لشيخهما في الإكثار من الرّواية، شواهد شعرية و نثرية وقراءات، وفي تصحيح الأداء وفي التّأسيس للتّحليل النّحوي وتعليل آرائهما والاستدلال عليها، وما روي عنهم من مناظرات نحويّة، كلُّ ذلك وفّر الأساس والمُدوَّنة التي اشتغل عليها من جاء بعدهما من النّحاة، إلا أنّ عملهما كان ينقصه التّرابط

1- ينظر: الحلقة المفقودة، ص: 105-107.

2- ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، ص: 77.

3- نفس المرجع، ص: 65.

4- ينظر الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، صَ: 111 .

والنّظرة الشُّمولية للنّحو ككل، بالإضافة إلى أنّ ذلك التّحليل النّحوي والأحكام المنقولة عنهم وعن نحاة طبقتهم كانت في الغالب غير مصحوبة بمصطلحات، وما نُقل عنهم من مصطلحات فهو ليس كثيرا مقارنة بمصطلحات الخليل وسيبويه، وهي بسيطة، تعوزها الدّقة، ولكن حتىّ وهي في وضعيتها هذه فتظلّ أفضل من مصطلحات من قبلهم عددا وأكثر قربا من المصطلحات النّاضجة، وفي ما ننقله عنهم من روايات بيان وتوضيح.

روى ابن سلام: كان عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء يقرآن: **﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾** بنصب الطير، وكانا يختلفان في التّأويل، فكان عيسى يقول: على النّداء كقولك: يا زيد والحارث لمّا لم يمكنه: يا زيد يا الحارث، أمّا أبو عمرو فكان يقول: لو كانت على النّداء لكانت رفعا، ولكنّها على إضمار: وسخّرنا الطير، كقوله على إثر هذا: **﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾**، أي سخّرنا الريحَ.

– ففي هذه الرّواية نلاحظ استعمال مصطلحي النّداء والإضمار اصطلاحا فنيا دقيقا، كما نلاحظ تمهيدا ووضع أساس لمصطلح ظهر عند من بعدهما من النّحاة في الطبقة الموالية وهو: العطف على المحل، فقول عيسى بن عمر: على النّداء كقولك: يا زيد والحارث لمّا لم يمكنه: يا زيد يا الحارث.

فعيسى بن عمر من خلال هذا التّحليل وبمنهجه القياسي كأنّما خطا بالنّحو خطوة واسعة –على حدّ قول الأستاذ عوض أحمد القوزي– " فحركة البناء لا تسقط ولا يُستغنى عنها، فكان يرى أن (يا) تحلُّ محل فعل بمعنى (أنادي) أو (أدعو) ولهذا يكون ما بعدها مفعولا به، في الأصل بني على الضم، ولكن محلّه النّصب، ولهذا جاء تابعه (الطيرَ) منصوبا، بحسب محلّه وليس بحسب لفظه، فالنصب على المحل كان واضحا في تقدير عيسى بن عمر، ولذلك ضرب عليه المثال: "يا زيد والحارث" كما أنّه نظر إلى الأصل إذ لا يمكن أن يُجمع بين (يا) النداء و(أل) فلا يُنادى باسم فيه الألف واللام بـ (يا)[1].

1– ينظر: المصطلح النحوي بين التأسيس والنشأة إلى أواخر القرن الثالث، ص: 45-55.

الإغراء والتحذير:

قرأ عيسى بن عمر: " **براءةً من الله ورسولَه** " قال بن عطية أي (الزموا) وفيه معنى الإغراء، وقال الزّمخشري: (اسمعوا براءة)، واعتبرها ابن خالويه من الشّواذ.

وكذلك قرأ عيسى بن عمر: " **القارعةَ ما القارعةَ** " بالنصب خلافا للجمهور على تقدير: احذروا أو اضمار: (اذكروا)، كما قرأ مع ابن عبلة وزيد بن علي: **(تنزيلَ الكتاب)**، بإضمار اقرأ والزم، وروى سيبويه أن ابن أبي إسحق أجاز هذا البيت:

إيــاك إيّــاك المــــــراء فإنــــه ** إلى الشّر دعّاءٌ وللشــر جــالبُ

وعلق قائلا: كأنه قال إيّاك ثم أضمر بعد إيّاك فعلا آخر، فقال اتّق المراء.

فعيسى بن عمر وقبله ابن أبي إسحق لم يعرفا مصطلحي الإغراء والتحذير قطعا ولكنّ رواية تلك القراءات و الشّواهد وتوجيههما واطّراد ذلك نبّه من بعدهم من النّحاة إلى وضع مصطلح فني يعبر عنهما يعبر عن المفهوم الذي حاما حوله[1].

ومن الأمثلة التي تبيّن تأثير الرّواية أو الشّاهد ثم تحليل النحوي وتعليله للتّأدية الصّحيحة والتّمهيد لضبط القاعدة ووضع المصطلح، ما جاء في موضوع النّصب على الظرفية، فالمصطلح متأخِّر جدًّا عن زمن أبي عمرو، ومن في طبقته كيونس بن حبيب وعيسى بن عمر، ولكن أبا عمرو تناول المفهوم، وبين الحكم دون ذكر المصطلح، فقد روى سيبويه في باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت)، قال: قال عمرو بن كلثوم:

صــددتِ الكأس عــنا أمَّ عــمرو ** وكان الــكأسُ مجـراها اليــمينا

أي ذات اليمين، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو هو رأيه، فاليمين هنا ظرف متصرِّف منصوب على الظّرفية، وقد صرّح بذلك سيبويه، وتابعه أبو جعفر النّحاس، فقال وتنصب اليمين على أنّها ظرف، وروى سيبويه موافقة يونس بن حبيب وأبي عمرو في

1- ينظر: المرجع السابق، ص: 57-58.

انصراف الأحيان، (ظروف الزمان)، وعدم انصرافها، بأنّك إذا قلتَ: لقيتُه العام الأول أو يوما من الأيام، ثم قلتَ غدوةَ أو بكرة وأنت تريد المعرفة، لم تنوّن[1].

فنلاحظ ممّا سبق أنّ أصل القاعدة النّحوية والمصطلح إنّما هو الرواية، سواء أكانت قراءة قرآنية متواترة أو شاذّة أو بيتا شعريا وأنّ هناك رحلة فكرية تُقطع حتى نصل إلى المصطلح تبدأ بذكر الرّواية وضبط إعرابها، ثم بيان الحكم وتعليله من نحاة آخرين، ثم تضبط القاعدة ويوضع المصطلح، فمصطلح الظرف مثلا قبل استقراره مرّ بمصطلحات وسيطة: أسماء الأماكن والأوقات أو الأحيان، وقد يستغرق الأمر نصف قرن أو أكثر حتى يذيع ويُتداول استعماله، وفي مثالنا الحالي لاحظنا أنّ المتدخلين هم أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وسيبويه، وانتهاء بالنّحاس.

أما التّصنيف النّحوي عند تلاميذ عبد الله بن إسحق الحضرمي، فلم يصلنا شيء ممّا وضع عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء من مصنّفات نحويّة، فقد ذكروا للأوّل مصنَّفين هما "الإكمال" و"الجامع" ويُروى أن سيبويه سافر إلى عيسى بن عمر وعاد بكتاب " الجامع" وعرضه على شيخه الخليل بن أحمد فأنشد قائلا:

بطــل النّحـوُ جـــميعا كلُّـــــه ** غيرَ ما أحدثهُ عـيسى بن عمرْ

ذاك إكـــمالٌ وهـــذا جامـــعٌ ** فهـــما للنّاس شـمسٌ وقــمرْ

كما ذكروا أنّ الثّاني ترك مصنّفات نحويّة، ولكن لم تبلغنا حتّى أسماؤها[2].

ويلخِّص أحمد عوض القوزي حالة المصطلح النّحوي في مرحلة ما قبل الخليل بن أحمد بقوله:

"لا أتشاءم فأقول إنّه غائم وغير محدّد القسمات، ولا أتفاءل كثيرا وأبالغ في وضوحه كما فعل بعض الباحثين، ولكنّي أقرّر ما سبقت أن ألمحتُ إليه: إنّ هذه المرحلة تُعدّ مرحلةَ

1- الدرس النحوي بين النشأة والتطور إلى آخر القرن الثالث، ص62-63.

2- ينظر: مراحل تطور النحو العربي، ص: 83.

التّوطئة والتّمهيد لظهور اصطلاحات النّحو بالمعنى الفنّي لكل مصطلح"[1].

وأميل إلى أنّ كتب عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء استخدمت مصطلحات، وإلا فكيف تنتظم المادة النّحوية فيهما دون مصطلحات، ولكن هذه المصطلحات مرحليّة أو وسطيّة ولم تصل إلى النّضج بالمعنى الفنّي الذي ظهر عند علماء الطبقة الموالية.

1- النحو العربي بين النشأة والتطور حتى آخر القرن الثالث، ص: 75.

المحاضرة الثامنة:

تتمة مراحل تطور المصطلح النحوي

مرحلة النّضوج والاكتمال: (طبقة الخليل ابن أحمد تلاميذه خصوصا سيبويه):

يعدّ كثير من الباحثين الخليل بن أحمد الفراهيدي المؤسّس الحقيقي للنّحو العربي، دون غمط لمن سبقه من الرّواد، كأبي الأسود وتلاميذه وابن أبي اسحق وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، وقد حفظ لنا كتاب سيبويه كثيرا من هذا النّحو ممثّلا في مفاهيم ومصطلحات دقيقة في معظمها، وإذا كان للطبقات السّابقة فضلٌ في توفير مدوّنة النّحو المنتقاة من كلام العرب، ومن قراءات وشواهد شعرية وتصحيح الإعراب، وتبيين كثير من المسائل النّحويةّ، إلا أن المسائل المنقولة مجتزأةٌ ومُبتسَرة غير شاملة ولا مكتملة، والمصطلحات غائبة عموما، أمّا "الكتاب" قد تسنّم غارب الدّرس النحوي وذؤابتَه، فالمفاهيم موصوفةٌ بدقة أكثر، والأحكام مضبوطة والمباحث شبه مكتملة، والأحكام على التراكيب العربية صحّة وفسادا، مستدلاً عليها بالشّواهد والرّوايات، والمسائل النّحوية ليست أجزاءَ تفاريق، والأهمُّ من ذلك أنّ المفاهيم والمعاني النّحوية معبّر عنها بمصطلحات كثيرة جدّا دقيقة في غالبها، نقل سيبويه معظمها عن شيخه الخليل بن أحمد، وأحيانا يونس بن حبيب.

إذن فالنّحو الذي نعرفه اليوم والذي ضمّته دفتا الكتاب- في معظمه- من وضع الخليل أبوابا وأقساما ومصطلحات، دون غمط فضل سيبويه في حفظ هذا التّراث وتوثيقه، وبسطه ومناقشته وإبداء الرّأي فيه، بل وتحويله إلى كتاب علمي وتعليمي تلقاه النّحاة عنه بالقبول.

نماذج من مصطلحات الكتاب المنقولة عن الخليل:

لابد أن نُقرّ بصعوبة الفصل بين المصطلحات التي وضعها الخليل أو التي وضعها تلميذه سيبويه، وكذلك بين التي وضعها الخليل والتي وضعها مشايخه، إذ لا سبيل للتأكّد

لعدم وصول أي شيء من الطبقة التي سبقت طبقة الخليل بن أحمد، لذلك فضّلنا في العنوان استخدام عبارة: "المنقولة عن الخليل" على عبارة: "وضعها الخليل" ومن هذه المصطلحات:

الحركات- الرّفع- النّصب- الجرّ- الكسر- الجزم- السّكون- الوقف- الإمالة- الإشمام- الرَّوْم- أقسام الكلام- الاسم- الفعل- الحرف- المبتدأ- الخبر- ضمير الفصل- الفاعل- المفعول به- الظّرف- الحال- كان وأخواتها- الاستثناء- النّداء- الاستغاثة- النّدبة- التّرخيم- التّوكيد- التّمييز الذي يسميه تفسيرا- البدل- العطف- النّعت- الصّفة- الصّفة المشبّهة- الإضافة- المضاف إليه- القَسَم ويسميه الحلف- والتّحقير ويطلقه الخليل وسيبويه مرادفا للتّصغير- حروف الإضافة- حروف الاشتراك- حروف الجزاء- حروف الاستفهام ...

وهذه المصطلحات معانيها اللغوية معروفة في لغة العرب، ولكنّ الخليل أسند إليها معاني نحوية خاصّة، فاستحالت مصطلحات في حقل النّحو، من خلال آليات وضعٍ أهمها المجاز.

والخليل في تحليله النّحوي يذكر المصطلح مقرونا بمثال في كثير من الرّبط والتّحديد، بينما كان من سبقه يوردون الاستعمال ويضبطون الأداء ويعلّلون توجيهاتهم ولكن دون ذكر المصطلحات.

المصطلح النّحوي عند سيبويه:

سبق أن ذكرنا أنّ كتاب سيبويه حفظ لنا علم الخليل والاصطلاحات النّحوية التي وضعها مع كثير من التّعليلات والأقيسة، ولكن هل كان سيبويه مجرّد ناقل و راو ضابط أمين؟ إنّ المتفحِّص لـ: الكتاب يجد لسيبويه شخصيّة مستقلّة، فقد كان يناقش ويوافق ويرفض، ويضعّفُ كثيرا ممّا يرويه، وكثيرا ما تصادفنا عبارة: زعم فلان التي يُستروح منها عدم رضاه وارتياحه لما يروي، يستوي في ذلك الخليل أو من دونه بالإضافة إلى شيء كثير من التّمثيل والتّعليل لما يصحّح أو يضعّف.

أما عن مصطلحات سيبويه، فقد أبقى كثيرا من اصطلاحات شيخه وذلك باستعمالها، مع مزيد من الوصف وإضافة مصطلحات أخرى لنفس المفاهيم، وقد درس الأستاذ عوض أحمد قوزي المصطلح النّحوي في الكتاب وخلص إلى ما يلي من النّتائج:

قدّم سيبويه مصطلحاته النّحوية في شكلين متمايزين:

1- الوصف: يلجأ سيبويه أحيانا إلى وصف المفهوم والتّعبير عنه بعبارات قد تكون طويلة، لعدم استقراره على المصطلح المناسب، ولطبيعة بدايات التّصنيف العلمي، ومن أمثلة ذلك:

المركب المزجي: يصفه بقوله: هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا اسما واحدا، ويضرب أمثلة للتّوضيح: من ذلك خمسة عشر ومعد يكرب...

2- ما عبّر عنه بالمصطلحات المألوفة لدينا، ومن ذلك:

المعارف- المعرفة والنّكرة- ما ينصرف وما لا ينصرف- الفاعل المفعول به- المفعول معه - العطف على الموضع- أسماء الفاعلين- الصّفة المشبّهة الشّرط والجزاء- إلغاء وتعليق الأفعال- الفعل المعتل- الاختصاص- الاستثناء- النّعت والمنعوت...إلخ[1]

3- التعدد المصطلحي في مصطلحات سيبويه:

كثيرا ما يستعمل سيبويه عدّة مصطلحات لمفهوم واحد، وهذا متوقّع في مصنَّف يُعدُّ أقدم كتاب وصلنا في النّحو العربي، مصنّف وُضع منذ قرابة ثلاثة عشر قرنا، ومن أمثلة التّعدد في كتاب سيبويه ما يلي:

الفتح ويسميه أيضا الوضع

الهمزة ويسميها كذلك الألف

تاء التّأنيث يسمّيها أيضا هاء التّأنيث

اللاّم الفارقة ويسمّيها أيضا لام التّوكيد

حروف الإضافة ويسمِّيها كذلك حروف الجرّ

1- المصطلح النحوي بين النشأة والتّطور حتى أواخر القرن الثالث، ص: 149-150.

المفعول المطلق ويسميه أيضا: الحَدَثان والحدث، والمصدر والتّوكيد

عطف النّسق ويسميه الشّركة، ويسمي حروفه حروف الاشتراك

عطف البيان يسميه نعتا وصفة

الحال يسميه خبرا، وصفة كما يسمّيه مفعولا فيه وفعلا واقعا فيه.

الضّمير يسميه أيضا الإضمار

نائب الفاعل يسمّيه المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل

المقصور قد يسمّيه المنقوص.[1]

هذا التّعدد قد يؤدي إلى لبس إذا لم ينتبه القارئ ويكن على دراية بمصطلحات سيبويه.

مصطلحات وردت في كتاب سيبويه لم يكتب لها البقاء:

بعض مصطلحات سيبويه لم يكتب لها الشُّيوع، فكأنّها ولدت ميّتة، منها: الحرف الحيّ ويقصد المتحرِّك، مصطلح الحدثان، ومصطلح الممطول (الممدود)، كما لم يعد أحد يسمّي الحال صفة أو خبرا .

المصطلح النّحوي بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة:

لقد قامت المدرسة الكوفية على جهود إمامين كبيرين هما علي بن حمزة الكسائي وأبو زكرياء الفرّاء، الأوّل، له فضل التّأسيس والثاني له فضل إكمال البناء والتّطوير، ويلخّص الأستاذ مهدي المخزومي دور كلّ منهما في إقامة أصول هذه المدرسة النّحوية وفروعها قائلا: " الكسائي هو المؤسِّس الحقيقي لمدرسة الكوفة، فقد رسم للكوفيين رُسوما فهم يعملون عليها، ولأنّه فيما نعلم أوّلُ كوفي خرج على أساليب البصريين، وخالفهم في كثير من آرائهم وغيّر كثيرا من أصولهم"[2]، ويقارن بين دوريهما فيقول: " وإذا كان الكسائي قد وضع أسس

1- ينظر: المرجع السابق، ص: 138-143.

2- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر، ط2، 1377هـ/1958، ص119.

هده المدرسة الجديدة وجمع لها مادة درسِها، ورسم المنهج الذي يَعتمد عليه إنشاؤُها، فإن الفرّاء قد تكفّل بإتمام البناء وتعهّد المدرسة بالنّمو وأعاد النّظر فيما جاء به الكسائي، فأخذ منه ما يتّفق مع طبيعة المدرسة وبنى منهجها على أساس علمي جديد"[1].

وبجهود هذين المؤسسين أخذت المدرسة الكوفية شخصيتها المستقلّة، سواء في الأصول أو الفروع أو الرّواية والمصطلحات[2].

بالنسبة للمصطلح فقد مال الكوفيون إلى تغيير مصطلحات البصريين فوضعوا مصطلحات خاصّة لكثير من المعاني النّحوية ومن بينها:

- **شبه المفعول:** هذا المصطلح يطلقه الكوفيون على المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه، إذ ليس معهم من المفاعيل سوى المفعول به[3].
- **الترجمة والتكرير والتبيين والمردود والتفسير والعبارة:** هذه المصطلحات يطلقها الكوفيون على ما يقابل البدل عند البصريين، وهذا لا يعني أنّ الكوفيين جميعهم يعتبرون هذه المصطلحات مترادفة، ولكن بعضها ورد عند نحاة منهم بمعنى البدل، وبعضَها الآخر أطلق على معان نحويّة أخرى، ولكن لا يخلو مصطلح ممّا ذكر من استعماله بمعنى البدل ولو من نحوي واحد[4].
- **المحل والصفة:** يطلقه الكوفيون على الظرف عند البصريين[5]، وهذا من قبيل المشترك اللفظي.
- **التفسير:** وهذا مصطلح يطلقه الفرّاء على ما يعرف بالمفعول لأجله عند البصريين، ويطلقونه كذلك على التّمييز [1].

1- نفس المرجع، ص 117.

2- ينظر: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى أواخر القرن الثالث، ص 160.

3- ينظر: نفس المرجع، ص: 162، وكذلك مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 309.

4- ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2014ص: 135. وانظر كذلك: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى أواخر القرن الثالث، ص: 163.

5- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 309.

- **الفعل:** مصطلح يطلقه الكوفيين على معان نحويّة كثيرة منها الحدث، والمصدر والخبر والمفعول الثاني، كما في قوله تعالى: " واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي"[2].
- **الفعل الواقع والفعل غير الواقع:** مصطلحان يطلقهما الكوفيون على الفعل المتعدِّي واللاّزم لدى البصريين، جاء في لسان العرب: وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدّي واقعا، كما يطلقون عليهما أيضا مصطلحين آخرين وهما الفعل المجاوز وغير المجاوز أو القاصر[3].
- **الفعل الدّائم:** أو الدّائم يريد به الكوفيون اسم الفاعل لدى البصريين[4]، وكان الفرّاء يقول: فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل، لأنّه ينصب[5].
- **النّعت:** مصطلح استعمله الكوفيون وربما استعمله البصريون أيضا، ويقابله عند البصريين الصّفة والوصف، وكان الخليل يميّزُ بين النّعت والصّفة، فيطلق النّعت على الصّفات المحمودة أمّا الصّفة فهي للمحمودة وغير المحمودة[6].
- **النَسَق:** مصطلح كوفي يقابله عند البصريين العطف بالحرف كالواو والفاء وثم، وغيرهن، والحقُّ أنّ هذا المصطلح من وضع الخليل بن أحمد، نجده في "معجم العين" كما نجده في كتاب سيبويه، وكان الكوفيون يكثرون من استعماله في مقابل العطف، ولكنّ هذا لا يعني أنّهم لم يستعملوا العطف، فقد تردّد العطف في "معاني القرآن" للفرّاء كثيرا[7].

1- ينظر: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى نهاية القرن الثالث، ص: 165.

2- ينظر: المدارس النحوية أسطورة ووافع، ص: 122، 124.

3- المرجع السابق، ص: 119- 120.

4- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 309، وكذلك المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص: 133.

5- المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص: 115.

6- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 314.

7- ينظر: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى نهاية القرن الثالث، ص: 166.

- **الخفض:** يقابل الجرّ عند البصريين، علما أنّ الخفض ليس من وضع الكوفيين، وإنّما هو من وضع الخليل بن أحمد، وأطلقه الخليل على المجرور المنوّن من أواخر الكلمات، ولكنّ الكوفيّين توسّعوا فيه فأطلقوه على المنّون وغير المنّون[1].
- **الجَحْد والإقرار:** مصطلحان استعملهما الفرّاء والكوفيون في مقابل النّفي والإثبات[2].
- **لا التي للتّبرئة:** ويقابل هذا المصطلح لا النّافية للجنس عند البصريين[3].
- **حروف المُثُل:** وهذا من اصطلاحات الكوفيين، للدلالة على أسماء الإشارة[4].
- **ما يُجرى وما لايُجرى:** مصطلح استعمله الكوفيون للدّلالة على ما ينصرف وما لا ينصرف، وقد استعمل المبرد أيضا هذا المصطلح، وعقد له بابا في كتابه، والرّاجح أن هذا المصطلح ينسب للفرّاء[5].
- **القطع:** مصطلح استعمله الكوفيين للدلالة على الحال[6].

خلاصة عن المصطلح النّحوي الكوفي:

باستثناء مصطلحات النّسق والنّعت والخفض وربما الجحد بدرجة أقل، لم يحظ المصطلح النحوي الكوفي بالذيوع والاستمرار، ولعلّ هذا عائد للنّحو الكوفي نفسه الذي لم يعد متداولا ليس في عصرنا بل من قرون خلت، فلا مباحثه كانت محل درس في المدارس والمؤسسات التّعليمية، اللهمّ إلا متعلّقا بأصول النّحو، في مبحث المدارس النّحوية، وفي الرّواية والاستشهاد وغير ذلك من مسائل معدودة، ولا مراجعُه كانت محلَّ درس عدا كتب قليلة مثل "معاني القرآن" للفراء، أو بعض ما كتب في النّحو المقارن مثل كتاب " الإنصاف" وغيره، التي لا يعود إليها إلا نفر من المتخصّصين.

1- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 311.

2- ينظر: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى نهاية القرن الثالث، ص171.

3- نفس المرجع، ص: 172.

4- المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص: 119.

5- ينظر: المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى أواخر القرن الثالث، ص: 166.

6- المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص131.

والنّاظر في بعض المصطلحات النّحوية يجدها لم تسلم من التّعدد والاشتراك، فمن أمثلة التّعدد نجد: الفعل الواقع والفعل غير الواقع (المتعدّي واللازم) ويقابلهما الفعل المتجاور وغير المتجاوز أو القاصر، ومن أمثلة الاشتراك نجد مصطلحات "التّرجمة" و"التّكرير" و"التّبيين" و"التّفسير" التي تدلُّ على البدل، ونجد كذلك: "التفسير" الذي أطلق على التّمييز، وأطلقه الفرّاء أيضا على المفعول به، ونجد مصطلح "المترجم" الذي يطلق على التّمييز، ونجد "الفعل" الذي أطلق على خبر المبتدأ وعلى المصدر وعلى المفعول الثّاني إضافة على معنى الفعل المتداول، كلُّ هذا يجعل كثير من المصطلحات الكوفية مُلبِسة ورجراجة غير ثابتة.

المحاضرة التاسعة:

المصطلح الصرفي

المبحث الأوّل: في الصّرف والتّصريف

مفهوم الصّرف عند المتقدّمين من النّحاة:

لابد من الإشارة أوّلا إلى أنّهم كانوا يفضلون مصطلح " التّصريف" لعلّة سنذكرها في موضعها إن شاء الله.

لقد كان الصّرف عند المتقدّمين قسما من أقسام النّحو لا قسيما له بدليل ورود مباحثه ضمن كتب النّحو الأصول" مثل"الكتاب" و"المقتضب" "والأصول" لابن السّراج و"الإيضاح" للفارسي وغيرها، ومن ناحية المضمون فقد كان التّصريف يغطّي جزءا بسيطا من مواضيع الصّرف المعروفة لدينا الآن، يمكن أن نطلق عليها مسائل "التدريب"، ويدلّ على ذلك قول "سيبويه": «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصّفات والأفعال غير المعتلّة والمعتلّة، وما قيل من المعتل الذي لا يتكلّمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيرُه من غير بابه، وهو الذي يسمّيه النّحويون التّصريف والفعل[1]»، والفعل يقصد به هنا الميزان الصّرفي المكوّن من الفاء والعين واللام.

وهذا ما أكده " الرّضي" بقوله: "والتّصريف على ما حكى " سيبويه " عنهم: هو أن تبني من كلمةٍ بناءً لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيتَهُ ما يقتضيه قياس كلامهم كما يتبيّن في مسائل التّمرين»[2].

1- ينظر: سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانج – القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ج4، ص242.

2- الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، ج1، تح: محمد نور حسن، محمد الزفزاف محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، 1402هـ-1982م، ص 6.

وهذا ما أوضحه محمّد محي الدّين عبد الحميد بقوله: " وهذا النّوع من التّحويل هو باب التّمرين الذي وضعه الصّرفيون لاختبار الملكات وتثبيت القواعد"[1].

وهذا يعني أنهم لم يذكروا المسائل العائدة إلى الدّرس الصّرفي تحت عنوان: «التّصريف» وإنّما تجدها مبثوثة ومختلطة بمسائل النّحو على طريقة سيبويه فيّ الكتابّ الذي، ذكر كل المسائل التابعة للصّرف ولكنها ليست تحت باب واحد، بل هي مختلطة بمسائل النحو، وعلى المنوال نفسه جرى المبرّد في "المقتضب" وكذا من جاء بعدهما.

-وقد خرج عن هذا السَّنَن من المتقدِّمين " المازني " فقد جمع في كتابه " التّصريف " كثيرا من مباحث الدّرس الصّرفي دون أن يُعرّف التّصريف، ومباحثُ كتابه تدور حول موضوعين كما قال محققا الكتاب[2].

1- أبنية الكلمات: الأسماء والصّفات والأفعال.

2- ما في حروف هذه الكلمات من أصول وزيادة وحذف وحركة وسكون وقلب وإبدال وصحّة واعتلال، وإظهار وإدغام، وتضعيف وغير ذلك ممّا يتعلق باللفظ المفرد ما عدا مباحث علم الاشتقاق[3]، وبعد استقلال الدّرس الصّرفي عن النّحو في المصنّفات، وجدنا جلّ المتقدمين قد فضّلوا استخدام مصطلح " التّصريف " بدلا عن " الصّرف "، ويدلّ على ذلك عناوين مصنفاتهم في هذا العلم وهذه بعض تلك المصنّفات:

- كتاب " التصريف " لعلي بن المبارك الأحمر ت 193 هـ.
- كتاب التّصريف للفرّاء ت 207 هـ.
- كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني ت 249 هـ.
- كتاب التّصريف لأبي العباس المبرِّد ت 286 هـ.

1- محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت، 1416-1995.

2- ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العنومية، ط1، 1954 ج3، ص313

3- نفس المصدر، السابق، ج3، ص 276.

- كتاب النّحو والتّصريف لأبي زيد البلخي ت 322 هـ.
- كتاب التصريف لعلي بن عيسى الرّمّاني ت 384 هـ.
- كتاب التّصريف الملوكي لأبي الفتح عثمان بن جنّي ت 392 هـ.
- كتاب غيث التّصريف لأحمد عبد الله بن البنا ت 471 هـ.
- كتاب العمدة في التّصريف لعبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ.
- كتاب الممتع في التّصريف لابن عصفور ت 669هـ.
- وقد ألّف عبد القاهر الجرجاني كتابا آخر سمّاه " المفتاح في الصّرف " ولكنّه لم يذكر مصطلح الصّرف إلا في العنوان واستعاض عنه بالتّصريف الذي عرّفه بقوله: «إن التّصريف تفعيل من الصّرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولّد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة»[1]
- وبعده بقرون فعل ابن هشام الأنصاري الشيء ذاته، فألف كتابه "نزهة الطّرف في علم الصّرف" ولكنه لم يستعمل في مباحث الكتاب سوى مصطلح "التّصريف"، ممّا يعني أن التّصريف عندهم بمعنى الصّرف.
- ولسائل أن يسأل لماذا فضّل الأقدمون مصطلح " التّصريف " على مصطلح الصّرف؟ يجيب التفتازاني على هذا التّساؤل بقوله: «فإن قيل لم اختير التّصريف على الصّرف مع أنه بمعناه؟ قلنا لأنّ في هذا العلم تصرّفات كثيرة، فاختير لفظ يدل على المبالغة، والتكثير»[2] وكذلك أجاب الحملاوي قائلا: «ولعلّ السّرَّ في هذه التّسمية كثرة ما يعتري هذه الصّيغ المخترعة من التّغيير والتّحويل»[3].

1- ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، " الصّرف والتّصريف وتداخل المصطلح"، مجلة جامعة الملك سعود عدد: 20، الآداب 2، 2008هـ 1429مك، ص 319 – 386.

2- التفتازاني مسعود بن عمر، شرح مختصر التصريف العزي، تحق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، 1417هـ – 1997م، ص 30.

3- الحملاوي أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، الرياض، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت. ص 41.

- أقول بالإضافة إلى معنيي المبالغة والتكثير نلحظ معنى " التّكرار" وهو من مقتضياتهم، كما نجد أيضا " التّمهل " الذي أشار إليه " عباس حسن " بقوله: « فليس الأمر مجرّد تكرار بل هو تكرار وتكثير ولكن بتروٍّ وتدبّر وإعمال عقل، وهذا ما يناسب فعل" صرّف " ومصدره التصريف»[1]، ومسائل التّمرن والتدرّب الصّرفية التي حمل عليها الأقدمون معنى التّصريف لا تأتي إلا بالتكرار المتمهّل، وأعتقد أنّهذا الإطلاق مبعثه الحدس اللّغوي والجمالي المرهف عند القدماء.

- ولم يبيّن سيبويه ولا من في طبقته وطبقة تلاميذه ماذا يقصدون بمصطلح التّصريف الذي اقتصروا على استعماله دون مصطلح الصّرف، وإن حاول بعض الباحثين أن يولّدوا من كلامه استنتاجات مفادها أنّه أقام مصطلح التّصريف على مفهومي التغيير والتحويل[2].

- وأوّل تعريف اصطلاحي للتّصريف ذكره ابن السّراج، فقد عرّفه بقوله: « هذا الحدّ إنّما سمِّي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التّغيير، وهو ينقسم إلى خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسّكون وإدغام وله حد يعرف به »[3]، ثم طفق يفصّل هذه الأقسام، وممّا قال في الزيادة: "والزّيادة تكون على ثلاثة أضرب: زيادة لمعنى وزيادة لإلحاق بناء ببناء فقط، لا يراد بها شيء ممّا تقدم فأمّا ما زيد لمعنى: فألف " فاعل "، إذا قلت: ضارب وعالم، ونحو حروف المضارعة في الفعل، نحو الألف في "أذهب"، والياء في "يذهب" والتاء في "تذهب" والنون في "نذهب"[4].

وابن السّراج في هذا التّعريف ركَّز على مفهوم التّغيير ويفصّل التّغيير إلى أقسام خمسة كما يُلاحظ أنّ التّصريف عنده ليس فقط مسائل التّدريب والتّمرين، بل هي أوسع من ذلك، وهي محاولة منه لتوسيع مفهوم مصطلح التّصريف.

1- ينظر: النحو الوافي، ج2، ص 41.

2- ينظر: "الصرف والتصريف وتداخل المصطلح"، ص 327.

3- الأصول، ج3، ص 231.

4- نفس المصدر، ص ن.

أمّا ابن جنيّ فقد اتّسع مصطلح التّصريف عنده، وقد خلص الأستاذ " خالد بن عبد الكريم سندي "بعد التّتبع والمقارنة –أنّ التّصريف عنده يحمل ثلاثة معان:

- **الأوّل:** التّنقّل في الأزمنة من ماض ومضارع ومستقبل ويدل على هذا قوله: «التّصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير، فذلك هو التّصرف فيها والتصريف لها"[1]، فهو هنا ينص على مفهوم التّغيير ويدخل الزّيادة والتّحريف فيه ويعدّهما من ضروب التّغيير».
- **الثاني:** القياس اللّغوي، ويدلّ على ذلك قوله: التّصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى " ضرب " فتبني منه مثل " جعفر " فتقول " ضَرْبَبْ " فكأنّه يصرفه من وجه إلى وجه.
- **الثّالث:** تنقل أحوال الكلمة، وتعاور الزّيادة إياها، ويدلّ على ذلك قوله: ومن هنا صارت ذوات الثّلاثة أحقّ بالزّيادة، لأنّ الزِّيادة في الكلمة، ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتّصريف ها هنا التّنقل في الأزمنة نحو: ضرب، يضرب وسيضرب، وإنّما أريد تنقّل أحوال الكلمة وتعاور الزّيادة إياها»[2].

والمعنى يتجه في هذه الجمل إلى الاشتقاق الذي يدرجه في معنى التّصريف، وقد صرّح بذلك من خلال الأمثلة في قوله: « نحو قولك ضرب فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، أو المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضربا، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: ضُرِب، وإن أردت أنّ الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضَارَبَ، فإن أردت أنه استدعى الضَربَ قلت: استضرب، فإن أردت أنّه كثر الضّرب وكرّره قلت ضَرَّب، فإن أردت أنّه كان فيه الضّرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: اضطرب، وعلى هذا عامّة التّصرّف في هذا النحو»إلى أن يخلص إلى

1– ينظر: " الصّرف والتصريف وتداخل المصطلح"، ص 332.

2– المرجع السابق، ص 333.

ما يشبه القاعدة فيقول: « فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التّلاعب بالحروف الأصول لما يراد منها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك »[1]

الصّرف عند المتأخِّرين:

تطوّر مفهوم الصرف عند المتأخّرين الذين ضمّوا إليه سائر المباحث التي كانت مبثوثة في كتب الأقدمين، كما أضافوا إليه علم الاشتقاق، وهذا يظهر من خلال تعاريفهم التي نختار منها الأهم:

تعريف ابن الحاجب ت(646) هـ:

" التّصريف هو علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، قال الرّضي في شرح هذا التّعريف: "والمتأخّرون على أنّ التّصريف علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة، وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها ممّا ليس بإعراب ولابناء من الوقف وغير ذلك "[2].

ويزيد الأشموني- في شرحه على الألفية – الموضوع وضوحا بقوله: «اعلم أنّ التّصريف في اللّغة التّغيير، ومنه "تصريف الرّياح" أي: تغييرها، وأمّا في الاصطلاح فيطلق على شيئين: الأوّل تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني، كالتّصغير والتّكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنِّفين بذكره قبل التّصريف، كما فعل النّاظم، وهذا في الحقيقة من التّصريف، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر وينحصر في الزِّيادة والحذف والإبدال والقلب، والنقل والإدغام»[3].

- وهكذا نلاحظ أنّ الصّرفيين قبل ابن الحاجب أطلقوا التّصريف (الصّرف) على التّغييرات الفونولوجية، التي تحدث في الكلمة، من أصالة أو زيادة، أو حذف أو صحّة أو

1- ابن جني أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، مصر شركة التمدن الصناعية، ط1، ص 2-3.

2- شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 6-7.

3- الصبان محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج4، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت، ص 332.

اعتلال، أو إبدال أو غير ذلك من أشكال التّغيير الذي لا تعلُّق لها باختلاف المعاني، وليس من التّصريف عند جمهرة المتقدِّمين تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة كالتّصغير والتّكسير، والتّثنية والجمع والاشتقاق، ولا لتغيّر أواخرها لأغراضٍ إعرابية، فإنّ هذا التّغيير، وذلك التحويل يدخلان في اختصاص النّحو"[1].

1- النحو الوافي، ج4، ص: 774.

المحاضرة العاشرة:

نبذة عن تطوّر الدرس الصرفي

لا نعرف على وجه الدّقة معالم درس الصّرف قبل كتاب سيبويه، لا ريب أن سيبويه لم يبدأ من فراغ، وإنما انطلق على الأقل من إجابات مشايخه المباشرين، كالخليل ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم عن بعض الأسئلة الصرفية، ممّن أدرك وثبتت تلمذتُه لهم، ولا نعلم مصنّفات خاصّة بالصّرف لهؤلاء ولا لغيرهم ممّن سبق سيبويه، إلا ما نسبوه إلى محمّد بن أحمد بن كيسان ت(120هـ)، وهو كتاب التّصريف، أو كتاب التّصريف لمخنّف، ت(125هـ)، أو كتاب التّصاريف للكتيمي ت(125هـ)[1].

وهذه الكتب لم تصلنا ولا نعلم محتوياتها، وهل هي خاصّة بالصّرف فعلا ؟ لذلك لا نحكم عليها دون علم، أمّا ما نقله أصحاب الطبقات أنّ أبا معاذ ابن مسلم الهرّاء ت(187هـ) هو واضع علم الصرف، فلا سبيل لإثباته، لعدم وجود أي مصنّف في الصّرف صحيح النّسبة إليه بين أيدينا، ولغير نصّ القدماء على إمامته في الصّرف والتصنيف فيه، غير ما رُوي من مناظرة بينه وبين رجل يقول له: كيف تقول من " تؤزُّهم أزّا": "يا فاعلُ افعلْ"، وهي رواية للسّيوطي تابعه عليه الزبيدي[2]، وهذه الرواية أو الروايات القليلة لا يمكنها إثبات أن للهرّاء درسا صرفيا واضح المعالم على سَنَن سيبويه في الكتاب، كلُّ ما يمكن أن تدلّ عليه أنه تكلّم في بعض أمثلة التّصريف على حدّ قول خديجة الحديثي[3].

لخصت خديجة الحديثي تطور الدرس الصرفي، متتبعة مراحله دالة على نقاط التحوّل والتجديد، وفي ما يلي تلخيص لأهم ما قالته:

1- ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة- بغداد، ط1، 198/1365، ص29.

2- نفس المرجع، ص28.

3- نفس المرجع، ص ن.

لم يكن الصرف علما قائما بذاته أول الأمر، وإنما كانت الدّراسة الصّرفية ضمن الدراسات النّحوية، لأن علوم اللغة لم تنفصل في بادئ أمرها، ولم تتحدّد فصولُها ومباحثُها، وقد جمع سيببويه مباحث الصّرف في سياق ضبطه لعلوم العربية ووضع قوانينها، دون تفرقة بين نحو وصرف وقراءات وأصوات وغير ذلك، وإن كان يمكن أن يقال فإنّ سيبويه جمع مسائل الصّرف في مكان متميّز وذلك يدلّ على تميّز مواد الصّرف عنده عن مواد النّحو، وإن لم يشر إلى أنها خاصّة بعلم غير النّحو.

ثم جاء علماء أفردوا البحث في موضوعات الصّرف المختلفة، بعد أن فصلوه عن النّحو، ودوّنوا له الكتب الخاصّة، ويتّضح من هذا أن سيبويه تكلّم في الصّرف وموضوعاته المختلفة، وإن لم يرتبها ويبوبها كما فعل المتأخِّرون.

وتتابع التأليف في الصّرف بعد سيبويه فوضعت كتب ضاع بعضها ووصلنا بعضها الآخر، ومن أهم الكتب المؤلّفة في هذا الموضوع كتاب" التّصريف" لأبي عثمان المازني ت(247هـ)، وكتاب المازني لم يخرج عما ذكره سيبويه في الكتاب في باب التّصريف وهو أقدم كتاب وصلنا أفرد فيه التصريف بالبحث وكتاب المازني لم يخرج عما ذكره سيبويه في الكتاب في باب التصريف، مع تلخيص وإضافة بعض الشواهد والأمثلة، وإضافة بعض الأبواب...

والمازني لم يأت بكثير من الآراء الجديدة ولم يضف إلى ما جاء به سيبويه كثيرا، وكل ما عمله هو تلخيص موضوعات كتاب سيبويه المتعلقة بالتصريف مع بعض التقديم والتأخير فيها وإضافة بعض الآراء التي لم تذكر في الكتاب[1].

والإضافة النوعية في الكتب المصنفة في التصريف، كانت من ابن جني ت(392) في كتابه "المنصف شرح التصريف" للمازني فقد جمع في هذا الشرح مختلف المسائل التي بحثها المازني، وقارن بينها واختار منها ما رآه صحيحا وأقرب إلى الصواب، ولم يقتصر ابن جني على كتاب المنصف، بل أفرد للصرف كتبا أخرى من أهمها كتاب: التصريف

1- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 5، ص31.

الملوكي، وهذا الكتاب يعد خطوة جديدة في تطور الصرف، لأن ابن جني رتّب موضوعاته ترتيبا أدقّ من ترتيب سيبويه والمازني، وذلك بأن جمع القواعد التي ذكرها سيبويه والمازني في أبواب التّصريف وقسّمها ووضع لكل قسم منها عنوانا جديدا يضم ما تفرق من المسائل المتشابهة في فصل و باب واحد.

إضافة ابن الحاجب في كتابه الشافية:

يُعدّ كتاب الشافية لجمال الدين عثمان المالكي المشهور بابن الحاجب ت(646هـ) من أهمّ كتب الصرف، لجودة ترتيبه وتهذيب مسائله وموضوعاته، وقد اهتمّ به الدارسون فأقبلوا عليه شرحا وتدريسا، وقسم كتابه الشافية إلى عدة أقسام، بدأها بأوزان المجرد والمزيد وذكر بعدها الأبنية التي تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل واسمي المكان والزمان، واسم الآلة والمصغر والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف وذكر بعد ذلك الأبنية التي تكون للتوسع كالمقصور والممدود، وذي الزيادة، وما يكون للمجانسة كالإمالة وما يكون للاستثقال، كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف.

ومن خلال هذ العرض للمباحث الصرفية في هذا الكتاب بجمع شتات ندرك أن ابن الحاجب قد جمع شتات بحوث الصرف ورتبها هذا التّرتيب الذي وصلنا، ممّا كان له أكثر الأثر في دراسة الصّرف بعده، ويمكن القول إنّه جمع في هذا الكتاب خلاصة دراسات الصّرف من سيبويه حتّى عصره.

عمل جمال الدين بن مالك: ت(676هـ):

تناول ابن مالك الصرف في عدة مصنفات، منها كتاب " شرح الكافية"، في قسم التّصريف وفي ألفيته، كما تناوله أيضا في منظومته " لامية الأفعال" وفي كتابه " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وغيرها وعموما فقد تكلم عن المواضيع التي ذكرها ابن الحاجب، وجاراه في طريقة البحث، فكلاهما اعتمد الطريقة التقريرية وهي ذكر القواعد والأبنية والتمثيل لها، وإن كان ابن مالك أكثر تفصيلا مع الاختلاف في ترتيب المواضيع.

ولم تتقدم دراسة الصرف بعد ابن الحاجب وابن مالك، ومعظم الذين جاؤوا بعدهما كانوا عيالا عليهما في مادة الصرف وطريقة البحث[1].

الصّرف عند المحدثين:

قسّم كثير منهم الصّرف إلى قسمين

1.قسم يدرس ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييرات وتحويلات لإعطاء المعاني المختلفة ويبحث في كيفيات الصّياغة التي تحمل دلالات جديدة، كأنواع المشتقّات والتّصغير والمنسوب والتّثنية، والجمع، وكذا تغيير صيغ الأفعال الماضي والمضارع، والأمر.

2.قسم يتناول بالدّرس التّغيرات غير الدّالة، التي تلحق بنية الكلمة، كالزّيادة والحذف والإعلال، والإبدال، والقلب، والنّقل والإمالة.

وهم في هذا التّقسيم سائرون على سَنَن المتأخّرين من النّحاة، الذين استقرّ الاصطلاح لديهم على هذا النّحو، ونلاحظ أنّ كثيرا منهم آثر استخدام "الصّرف" بدل التّصريف الذي كان هو الغالب على اصطلاحات المتّقدمين والمتأخّرين من النّحاة.

وقد أطلق بعضهم على القسم الأول من الصّرف "الصرف العملي" [2]، وعلى الثّاني "الصّرف النّظري"، ومن هؤلاء من فرّق بين الصّرف والتّصريف، فقصر الصّرف على المعنى العلمي والتّصريف على المعنى العملي[3].

تقول الأستاذة خديجة الحديثي: " للصّرف – اصطلاحا– معنيان أحدهما عملي وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر

1– ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ملخصا ص: 28–40.

2– ينظر: عبد الصبور شاهين، البنية الصوتية للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1977، ص32.

3– نفس المرجع، ص 32.

إلى اسمي الفاعل والمفعول، والثاني علمي وهو علم بأصول تُعرَف بها أحوالُ بنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"[1].

ومنهم من استصوب استعمال مصطلح "مورفولوجيا" للدّلالة على معنى الصّرف[2].

وهناك عدد من الباحثين انتقدوا هذا التّحديد للدّرس الصّرفي، الذي هو امتداد– في حقيقة الأمر– لتحديد المتأخّرين، ومن هؤلاء الأستاذ " كمال بشر" الذي سنقتصر على إيراد مفهومه للصّرف العربي، لأنّه يندرج في إطار رؤية تجديدية.

فقد حدّد الأستاذ "كمال بشر" من البدء الدِّراسة الصّرفية تحديدا صارما، ووصفها بأنّها " كلّ دراسة تتّصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتؤدّي إلى خدمة العبارة والجملة، أو بعبارة بعضهم تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحوية، كلّ دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا[3].

ثم طفق الأستاذ يمثّل لهذه الدّراسة بالمباحث التّالية:

- تقسيم الكلمة من حيث الإسمية والفعليّة وغيرهما.
- النّظر إليها من حيث العدد (الإفراد والتّثنية والجمع).
- النّظر إليها من حيث النّوع (التّذكير والتّأنيث).
- الكلام على الشّخص (التكِّلم والخطاب والغيبة)
- المشتقّات.
- تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة.
- التّعريف والتّنكير وأقسامُها.

1– خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص23.

2– ينظر: نفس المرجع ا، ص 25.

3– كمال محمد بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص: 423 وما بعدها.

- المتعدِّي واللازم.
- المتصرِّف والجامد[1].

ويقول بأنّ البحث في هذه المسائل وأمثالها بحث صرفي صميم، إذ هو يخدم الجملة يجعلها ذات معان نحويّة مختلفة، بحيث لو تغيّرت وحداتها تغيرت معانيها.

ويقول: بأن دراسة المغايرة في الصّيغ، كما في المغايرة بين المبني للمعلوم، والمبني للمجهول[2] من صميم الدراسة الصرفية .

وهذا التّحديد بأنّ الصّرف هو كل دراسة تؤدي إلى خدمة العبارة، وتؤثّر في المعاني النّحوية

جعله يستبعد كثيرا من المباحث التي كان القدماء بعتبرونها من صميم الدّرس الصرفي، من ذلك قوله: " ولكن ليس من الصّرف البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها، وكذلك البحث في صيغ جمع التّكسير من حيث أبنيتّها"، ويفصِّل كلامه قائلا: " أوزان الفعل الثّلاثي وقد عدُّوها ستّة، ففي رأينا هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفيّة تخدم الجملة أو العبارة، ولكنّها ذات قيم لفظيّة تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللّغة على وجهها الصّحيح، ولكنّها تدخل في باب آخر غير باب الصّرف، إنّها من قضايا الثروة اللّغوية، أو هي من مباحث متن اللّغة والمعجمات وما إليها"[3].

ومن المباحث التي استبعدها من الصّرف مبحث "تاء الافتعال" المتعلِّق بصيغة "افتعل" وفروعها، إذا كانت فاؤها إحدى حروف الإطباق: الصّاد والضّاد والطاء والظاء، أو كانت هذه الفاء دالا أو ذالا أو زايا، إذ يرى أنّ هذا المبحث وأمثاله هو أقرب في واقع الأمر إلى ميدان الأصوات منه إلى الصّرف، ويرى أنّ سبب إدراج هذه المباحث في الصّرف مردُّه إلى منهج الصّرفيّين ومنطقهم الذي يتّسم بسمتين واضحتين:

1- المرجع نفسه، ص، 432.

2- ينظر: المرجع السابق، ص 433.

3- نفس المرجع، ص 437.

أولاهما: إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أنّ هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصّيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، أو بطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل.

ثانيهما: محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء، والمختلفة في شيء آخر، تحت نظام واحد وإخضاعها لها بميزان واحد[1].

كما استبعد كذلك باب الفعلين الأجوف والنّاقص، وما تفرّع عنهما، ف"قال" مثلا تصريفها التقليدي هو أصلها: "قَوَلَ" تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا "وغزا" عند البصريين فُعل بها ما فُعل بالمثال السابق.

وهذا الأصل الذي أشاروا إليه هو أصل افتراضي مُتَوهَّم لا أصل حقيقي، وذلك هو ما نصّوا عليه بالفعل [...] وكرّر أنّ الذي دعاهم إلى ذلك هو خضوعهم لسيطرة فكرة الأصول على أذهانهم، وحشد مختلفة الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو نظام واحد من البحث[2].

ويُلخّص رأيه في الأفعال المعتلّة وتصرفاتها، فيقول: " لك في هذه الأفعال منهجان منفصلان أحدهما: وصفيٌّ، ويُعنى بوصف الموجود بالفعل، ولا يجوز أن نتعدّى هذا الواقع بحال من الأحوال، ونحصر عملنا في الوصف دون التّورط في افتراض أو تقدير أو تخمين[...] وثانيهما: منهج تاريخي، ولك فيه أن تتبع الحقائق اللّغويّة على فترات مختلفة من الزّمن للوقوف على ما أصابها من تطوّر وتغيّر، ولك بعد هذه الخطوة أن تشير إلى أوجه الخلاف والاتّفاق بين الفترات التّاريخيّة[3].

وبناء على قوله، فإنّ مباحث الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والإمالة وما شابهها ينبغي استبعادها من الدّرس الصرفي، لأنّها لا تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحويّة.

وليس من خطّة البحث تناول كلام الأستاذ كلّه بالتّحليل والتّعليق، لأنّ هذا يبعدنا عن صلب عملنا وجوهره، وقد عرضنا رأيه في مفهوم الصّرف في إطار المبحث التّمهيدي الذي

1- المرجع السابق، ص 443.

2- نفس المرجع، ص443 .

3- المرجع نفسه، ص 449.

نلج منه إلى التّوجيه الصّرفي، ولكن يمكن الإشارة إلى ملاحظات أرى من الضّروري لفت النّظر إليها في كلامه.

1- اقتصار منهج الدّراسة لديه على الوصف، واستبعاد كل العمليات العقليّة التي سمّاها الافتراض والتّقدير والتّأويل.

وهذا المنهج يمتدّ بسبب إلى الدّراسات اللّسانية المعاصرة، خصوصا على يد "دو سوسير" وأتباعه، ولكنّ الوصف غير كاف–على الأقل في نظر بعض المناهج اللّغويّة الأخرى كالمنهج التّوليدي والتّحويلي مثلا –لدراسة الظاهرة اللّغوية، إذ رأيناّ تشومسكي قد أعاد الاعتبار للافتراض والتّعليل والحدس، وهذا ما قام به الصّرفيون العرب القدامى في بحوثهم إلا أنّنا نتّفق مع الأستاذ في انتقاد المبالغة في مسائل التدرُّب، وافتراض أوزان لم يأت بها الواقع اللّغوي.

2- إنّ ملاحظات الأستاذ واستنتاجاته منطلقة من وحي التّبنِّي التام لمعطيات الدّرس الصّرفي الغربي، المبني على واقع لغوي فيه كثير من المخالفة للواقع اللّغوي العربي ومن أمّهات مسائل الاختلاف بين الدّرسين الغربي والعربي، طبيعة اللّغة العربية الاشتقاقية، وطبيعة اللّغات الغربيّة الإلصاقية، والقياس لا ينبني على الاختلاف، وإنّما ينبني على المشابهة، لأنّ لكل لغة منطقها الخاص.

3-عدّه كثيرا من المباحث الصّرفية –وهي التّغيرات غير المؤثّرة في المعنى– من مباحث علم الأصوات مثل مباحث: تاء الافتعال والإعلال والإبدال والإدغام [...] ولو قال بردّها إلى علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا) لكان أقرب إلى منهج الدّرس الذي ارتضاه، أو إلى دراستها في إطار الظواهر السياقية والموقعية كما فعال تمّام حسّان[1]

4-قوله: بإخراج صيغ جمع التّكسير من حيث أبنيتُها من الدّرس الصرفي بحجّة أنّها ليست ذات قيّم صرفيّة تخدم الجملة أو العبارة، فلعلّ الأستاذ هنا غفل أنّ من صيغ جموع التّكسير ما هو للقلّة وما هو للكثرة، فصيغ القلّة أربعة: وهي "فِعلة" كفتية وأفعال" كأفراس،

1- ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص262.

و"أَفْعُل" كأحرُف و" أفعلة" كأزمنة، وأمّا صيغ جموع الكثرة فعديدة جدّا، ولا ريب أنّ المعرفة بالفروق بين جموع القلّة والكثرة من القيم الصّرفية التي تخدم الجملة وتؤثّر في المعنى.

تطوّر المصطلح الصّرفي:

لا ريب أن تطور الدّرس الصّرفي كان له انعكاس مباشر على مصطلحاته، فبعض المصطلحات كتب لها الاستقرار ولا تزال تستعمل إلى يومنا هذا على الرّغم من ورودها في أقدم موسوعة للنّحو والصّرف ممثّلة في كتاب سيبويه، وبعضها الآخر اندثر وبعضها الآخر وضع بعد سيبويه، وهذه طبيعية البدايات وفيما يلي توضيح لهذا القول المجمل معتمدين على كتاب سيبويه الذي يمثل فجر التصنيف الثابت في الصّرف.

والمتفحص لمصطلحات الصرف عند سيبويه لا يفوته أن بعضا من مصطلحات الكتاب في الصرف كتب لها الثبات والذيوع فلا نزال نستخدمها، والبعض الآخر أُطلِق على عدة معان صرفية (الاشتراك اللفظي)، وبعضها كان له مرادفات في مواضع مختلفة من الكتاب (التعدد)، وبعض المفاهيم لم يعبر عنها سيببويه بمصطلحات دقيقة، بل عبر عنها بعدة كلمات أو بجملة أو بأكثر من جملة، ويصعب فهم مقصوده لولا الأمثلة التي أتى بها، وفيما يلي بعض الأمثلة معتمدين على دراسة فاحصة للأستاذة خديجة الحديثي للمصطلح الصرفي عند سيبويه.

مصطلحات صرفية في الكتاب بها اشتراك لفظي:

أي أنه استعمل المصطلح منها لعدة معان، ولمعرفة مقصوده لابد من الرجوع إلى السياق اللغوي الذي ورد فيه المصطلح، ومن منها:

- **الحرف:** استعمله لحرف الهجاء المفرد للكلمة مطلقا، وللبناء الصرفي وللتركيب.
- **الاسم:** أطلقه على الاسم يسمى به الإنسان والحيوان والجماد أو أي شيء، وهو أيضا في مقابل الوصف، وسمي به أيضا الاسم المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

- **اسم المكان:** أطلقه على ما يسمى باسم المصدر، وأطلقه على البيت كما في المسجد، وأطلقه على وعاء الشيء كالمكحلة وعاء الكحل.
- **الفعل:** سمى به المصدر، وسمى به أحد أقسام الكلم الثلاثة، وأطلقه على أحرف الميزان الصرفي.
- **القلب:** استعمله لإبدال حرف مكان حرف كان أحدهما أو همزة، وأطلقه على القالب المكاني، وهو تقديم بعض أحرف الكلمة على بعضها الآخر[1].

التّعدد في المصطلحات الصرفية في الكتاب:

- **التنوين:** أطلق عليه أيضا التنوين.
- **ألف التأنيث المقصورة:** أطلق عليها عدة مصطلحات، ألف التأنيث، وألف حمرى، والزيادة للتأنيث، وعلامة التأنيث.
- **ألف التأنيث الممدودة:** عبر هنها بما يلي، علم التأنيث، ما لحقته تاء التأنيث.
- **واو الجماعة:** عبر عنها ما يلي: الواو التي هي علامة إضمار، واو علامة الجمع.
- **الـ التعريف:** أطلق عليها الحرف الذي تعرف به الأسماء، وألف السلام.
- **أحرف المضارعة:** أطلق عليها الزوائد التي يُعنى به أن الفعل لم تمضه، الزوائد التي في " يفعل" وإخوانه، والزوائد.
- **اسم المكان المشتق من المصدر:** أطلق عليه الموضع، اسم المكان، موضع الفعل.
- **الاسم المركب من الأعلام والأعداد:** أطلق عليه: الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسما واحدا، والأشياء التي من شيئين جعلا اسما واحدا، وما كان من شيئين.

1- ينظر: خديجة الحديثي، تيسير النحو وبحوث أخرى، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 1428هـ/2007م، ص: 264.

- **جمع المذكر السالم:** عبر عنه بالآتي: ما لحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر للجمع، عبر عنه أيضا بـ: الجمع بالواو والنون والياء والنون، وبـ: ما لحقته الزائدتان، وما لحقته الزائدتان للجمع، والجمع بالواو والنون.
- **جمع المؤنث السالم:** عبر عنه بـ: الجمع بالتاء، الجميع بالتاء، وما لحقته تاء الجمع.
- **جمع القلة:** أطلق عليه أدنى العدد، وبناء الأقل.
- **المجرّد:** عبّر سيبويه عن المجرد ب: "مالا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف"، كما عبّر عنه باستعمال النّقيض فيقول: غير المزيد.

ومعظم هذه المصطلحات المغلظة بالخط ليست من وضع سيبويه، وإنما أتت بعده، وتعبيراته عنها لا ترقى أن نعتبرها مصطلحات إنما هي أقرب إلى المفاهيم، ولعل سيبويه كان مترددا في وضع مصطلحات لها أو أنه أرجأ ذلك إلى حين مراجعة الكتاب.

مصطلحات حالية عبر عنها بجملة أو أكثر:

- **اسم المرة:** عر عنه بقوله: ما يراد به المرة الواحدة من الفعل.
- **المثال اليائي:** عبر عنه بـ: ما كانت الياء فيه أولا وكانت فاءً، وذلك نحو قولهم يسر يَيْسِر ويأس ييأَس
- **المثال الواوي:** عبر عنه بـ: ما كانت الواو أولا وكانت فاءً، وذلك وعد يَعِد، وجِل يَوْجل.
- **المنقوص:** عبر عنه بقوله: ما كان آخره ياء تلي المكسور، وفي مواضع كثيرة من الكتاب يسمي سيبويه المقصور منقوصا[1].
- **اسم الآلة:** ما عالجت به، قال: هذا باب ما عالجتَ به ... وكل شيء يُعالَجُ به فهو مكسور الأوّل، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قوله: مِحْلَب، ومنجل ومِكسحة ومِسلّة، ... وقد يجيء على مِفْعال نحو: مِقْراض ومفتاح[2].

1- المصطلح النحوي نشلته وتطوره حتي نهاية القرن الثالث الهجري، ص144.

2- ينظر: تيسير النحو وبحوث أخرى، ص

مصطلحات مستقرة وقد وردت في الكتاب:

كثير من المصطلحات التي نستخدمها في الدرس النحوي كتب لها الثبات والاستقرار، ومنها:

الحرف- الاسم- الصفة- الفعل- البناء- المثال- حروف الزوائد- ألف التأنيث- علامة التأنيث- تاء التأنيث- التنوين- نون الرفع- الألف الموصولة- ألف الوصل- الفاء والعين واللام- حروف الإعراب- اسم المكان- المصدر- المقصور- الممدود- المعتل- غير المعتل- التثنية- الجمع- جمع الجمع- التصغير- النسب- النسبة- الترخيم- المعدل والمعدول- الأصل[1].

1- نفس المرجع، ص267.

المحاضرة الحادية عشر:

المصطلح البلاغي

أولا: معنى البلاغة لغة واصطلاحا:

البلاغة لغة: الانتهاء والوصول، يقال بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا وصل، وانتهى، وتبلغ بالشيء وصل إلى مراده، والبلاغ ما يتبلغ به ويتوصل به إلى الشيء المطلوب[1].

وبلغ الفطام أدرك، وبلغ الأمر وصل إلى غايته، وبَلغ الشجر بلوغا وبلاغا حان إدراك ثمره، وبلُغ فصح وحسن بيانه فهو بليغ، والجميع بلغاء[2].

البلاغة اصطلاحا: قال الجرجاني: البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال، والمراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص مع فصاحته، أي فصاحة الكلام[3].

وجاء في المعجم الكبير: البلاغة مطابقة الكلام مقتضى الحال مع فصاحة مفرداته، ويوصف بها الكلام والمتكلم، وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ[4].

ثانيا: مراحل تطور المصطلح البلاغي:

مرت مسيرة البلاغة في التراث اللغوي العربي بمراحل عدة تبدأ حلقاتها من اكتمال اللغة العربية ثم تعددت هده الحلقات وتوالت في أطوار مختلفة وعصور متباينة ومرت بعوامل قوة وضعف إلى أن وقفت عند حدود واضحة ومعالم بارزة كما بينها السكاكي في كتابه مفتاح العلوم[5].

1- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2007، ص234-235.

2- المعجم الوسيط، شعبان عطية، أحمد حامد حسين -جمال مراد حلمي، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425/2004، ص: 69.

3- الجرجاني محمد بن على الشريف، التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 34

4- مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، تح عبد العليم الطحاوي، وحسن عطية وآخرون، ج2، ط1، 1981، ص 537.

5- ينظر: عهود حسين جبر، تطور الدرس البلاغي في التراث العربي ومحاولات التجديد فيه، مجلة الكلية الإسلامية، عدد 75، ج1، جمادى الآخرة، 1445هـ/كانون الأول 2022، ص: 237.

بذور الحس النقدي والبلاغي في عصر الجاهلية وصدر الإسلام:

كان العرب قوما فصحاء وقد بلغوا في البيان رتبة رفيعة، وكان هذا المستوى العالي دافعا لشعرائهم وناثريهم لتحبير قصائدهم وخطبهم وتجويدها، وقد تمكث القصيدة عند أحدهم مدة طويلة يراجعها ويبدئ فيها النظر ويعيد، لذلك اشتهر من شعرهم الحوليات، كحوليات زهير بن أبي سلمى وراويه الحطيئة وابنه كعب، وكان الشعراء يراجع بعضهم بعضا وكانوا يبدون بعض الملاحظات في الألفاظ والمعاني في الشعر المعروض في المناسبات والأسواق، كسوق عكاظ.

وقد عبر كعب بن زهير يعبر عن خاصية المراجعة الشعرية والتريث بقوله:

فمن للقوافي شانها من يحوكُها ** إذا ما ثوى كعبٌ وفـوَّز جــرولُ

كفيتك لا تلقى من النّاس واحدا ** تنـــخّل منـها مثلــما نتنـــخّلُ

نُثقّفُـــها حـتىّ تــلين متــونُها ** فيقــصر عنـها كل ما يُتـــمثل

فلما جاء الإسلام واطلع العرب على القرآن وأدهشتهم بلاغته وألفاظه، وأسلوبه العالي تأثروا بفنه الراقي ونظمه المعجز، وكذا كان تأثرهم بالبلاغة النبوية، فقد أحدث الحديث النبوي نقلة في فن الخطابة والنثر، ولا غرو فقد أوتي رسول الله جوامع الكلم، سمو في الأفكار وشرف في المعاني مع قلة اللفظ، فساهم هذان النموذجان الفريدان القرآن ثم السنة في نمو ذائقتهم وحسهم النقدي، فزادت ملاحظاتهم حول الشعر وفنون النثر عموما، وقد نُقل عن النبي استحسانُه لبعض الشعر وإعراضه عن بعض، وكذا عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب.

وفي عهد بني أمية، ازدادت تلك الملاحظات البيانية، وذلك لتحضر العرب واستقرارهم في المدن والأمصار، ولترقّي الحياة العقلية العربية، ولاتّصال العرب بغيرهم بالفتوحات والتجارة، فنما العقل العربي، واتّسعت مداركه، وكان مقتضى ذلك أن يتعمّق نظرُه في فنون القول شعرِه ونثرِه.

أما في العهد العباسي فقد اتسعت الملاحظات البلاغية ونضجت أكثر بسبب تطور العقلية العربية، بفعل المثاقفة والاحتكاك الحضاري بين العرب والحضارات المختلفة والتمازج الاجتماعي،

والترجمة التي بلغت شأوا بعيدا في العهد العباسي عن التراث اليوناني والفارسي والهندي... خاصة في عهد الرشيد والمأمون، وكان موضوع الترجمة من أولويات اهتمامات الدولة وكانت محل مراسلات رسمية بين الخلفاء وأباطرة الروم، وكانوا يكلفون كبار المترجمين من السريان وغيرهم بالسفر إلى بلدان العجم وشراء مخطوطات مختلف العلوم.

وفي هذا العصر ظهر الكتاب الكبار مثل ابن المقفع الذي كان من أوائل من ترجم الفلسفة والحكمة الهندية ومعه طبقة من صفوة الكتاب الذين ساهموا في تثبينت الأسلوب الجديد في الكتابة الذي يمتاز بالنصاعة والبعد عن التعقيد، بالإضاعة إلى دواوين الإنشاء التي رسخت قدم الكتابة والترسل، بالإضافة إلى دور الشعراء واللغويين الكبار كالخليل وسيبويه والأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والجاحظ وابن قتيبة وابن المعتز وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري... في تأسيس العلوم العربية وتدوينها، ومنها البلاغة.

وقد بين دارسو البلاغة أن الدرس البلاغي قد مر بمراحل خلال رحلته إلى الاستقرار والتقعيد وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: تدوين الملاحظات البلاغية في مصنّفات:

في هذه المرحلة الأولى اعتنى العلماء بتدوين ما يعن لهم من أفكار وملاحظات بلاغية، كما كانت تبحث بعض عناصر الدرس البلاغي وجزئياته مفردة في ثنايا المصنفات اللغوية والدينية فسيبويه (ت180هـ) في قد ذكر سيبويه كثيرا من المسائل التي كونت فيما بعد علم البيان مثل تعريف المسند إليه وتنكيره، والأغراض المتوخّاة من ذلك، وذكر الحذف ليس فقط لأسباب نحوية، بل أيضا لأسباب لها ارتباط بالبلاغة، مثل: السّعة والإيجاز والاختصار، كما تحدّث عن زيادة الحروف، والتّقديم والتّأخير، وعن الاستفهام وعلاقته بالتقديم والتأخير، وذكر مسائل تُعدّ

من الدرس البلاغي مثل: القلب خروج المفرد موضع المثنى والجمع، واستعمال اللفظ الموضوع لغير العاقل في موضع العاقل، وتكلّم عن أدوات النداء واستعمالها لأغراض بلاغية، كاستخدام الأدوات الموضوعة للبعيد لنداء القريب بغرض التوكيد، إلى غير ذلك من الأمثلة...[1]

وهناك أنوية جنينية في الكتاب لسيبويه استفاد منها من جاء بعده كعبد القاهر في التقديم والتأخير والمجاز بالحذف والمجاز العقلي... ونقل عنه ابن المعتز تأكيد المدح بما يشبه الذم، وذكر ابن جني أن التجريد من مسائل الكتاب ...[2]

ومن اللغويين الذين تركوا ملاحظات بلاغية الأصمعي(ت216هـ) فقد روى عنه الجاحظ أنه تنبّه إلى تنافر الألفاظ والكلمات إذا كانت مجموعة في بيت شعر، وقد تلقّف البلاغيون بعده عنه ذلك وجعلوا قوله من أركان الفصاحة، كما يُعتبر أوّل من تردّد مصطلح "البديع" لديه في معرض موازنته بين شعر بشار بن برد ومروان بن أبي حفصة، كما ذكر ابن رشيق أن الأصمعي ذكر "المطابقة" ومثل لها بالشعر، كما ذكر أبو هلال العسكري في معرض كلامه عن " المجانسة" اللفظية أن الأصمعي ألف كتاب الأجناس[3].

ومنهم أيضا أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ) صاحب كتاب **مجاز القرآن،** فقد وردت فيه إشارات إلى مواضيع بلاغية، فقد ذكر فحوى ما عرف فيما بعد بالالتفات ووردت إشارات إلى بعض فنون البلاغة كالإطناب والإجمال والتقديم والتأخير والكناية والاستعارة، ولكن معظم هذه المواضيع وردت بمصطلحات غير المتعارف عنها[4].

ومن أهم الملحوظات البلاغية عمقا بل المباحث البلاغية ما وردت في كتب الجاحظ، فقد توسّع كثيرا في فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، التي أصبحت فيما بعد أصلا من

1- عمر الرشيدي، أثر سيبويه، النحوي على نشأة البلاغة العربية، موقع:
omarkhattabab.blogspot.com/2011/10/blog.post

2- نفس المرجع.

3- عبد الجليل مصطفاي، المصطلح البلاغي، في دور النشأة والتطور، حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مجلة كلية الآداب، عدد1، مج2، نوفمبر، 2000، ص: 96-99.

4- ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت، 357-359.

أصول البلاغة، كما تكلم عن اللفظ والمعنى، ولعله أول من استخدم مصطلح" النظم"، كما تكلم عن التشبيه وذكر أنواعه وأركانه، وتكلم أيضا عن الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية، والسجع وأسلوب الحكيم، وسماه اللغز في الجواب، وتكلم عن الاحتراس والاقتباس، والسرقات الشعرية، وإن لم يذكر المصطلحات نفسها[1].

يلخص شوقي ضيف تأثير الجاحظ في البلاغة العربية ببقوله: "وظلت كتابات الجاحظ وملاحظاته في البيان والبلاغة معينا لا ينفد لمد الأجيال التالية بكثير من قواعدهما ... ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بعد ذلك كله إن الجاحظ يعد مؤسس البلاغة العربية غير منازع، فقد أفرد لها لأول مرة كتابه: البيان والتبيين، ونثر فيه كثيرا من ملاحظاته وملاحظات معاصريه... وهو حقا لم يكن يعنى بوضع ملاحظاته في شكل قوانين محددة بالتعاريف الدقيقة، لكنه صورها في أمثلة متعددة، تمثلها من خلفوه تمثلا واضحا"[2].

ومن اللغويين والأدباء الذين كان لهم إسهام في تأسيس الدرس البلاغي من خلال أفكارهم ومباحثهم المنثورة من مؤلفاتهم في الأدب واللغة والتفسير ابن قتيبة(ت276هـ) والمبرد (ت285هـ) وتعلب(ت291هـ)، فمن قول الأول: " وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح، والكناية والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع والجميع مخاطبة الواحد، والواحد و الجميع مخاطبة الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، بلفظ العموم لمعنى الخصوص، مع أشياء كثيرة ستراها في باب المجاز "[3].

وانظر كلامه الرائع الذي يشرح به مبدأ مراعاة الكلام لمقتضى الحال:

"فالخطيب من العرب إذا ارتجل كلاما في نكاح أو حمالة أو تحضيض أو صلح أو ما أشبه ذلك، لم يأت به من واد واحد، بل يفتنُّ فيختصر تارة إرادة التّخفيف، ويطيل تارة إرادة

1- عبد الجليل مصطفاي، المصطلح البلاغي، في دور النشأة والتطور، حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص97.

2- البلاغة تطور وتاريخ، 58

3- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، ص20-21.

الإفهام، ويكرّر تارة إرادة التّوكيد، ويخفي بعض معانيه حتّى يغمض على أكثر السّامعين، ويكشف بعضها حتى يفهمها بعض الأعجمين، ويشير إلى الشّيء ويُكنّي عن الشيء، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال وقدر الحفل وكثرة الحشد وجلالة المقام"[1].

ومنهم المبرّد أيضا فقد كان له مساهمة في التأسيس للبحث البلاغي من خلال تعليقاته وشروحه للنماذج الأدبية التي أوردها في كتابه " الكامل في اللغة والأدب"، فقد ضمّن تلك الشروح ملاحظات وإشارات إلى مباحث بلاغية مثل: الاستعارة والالتفات والإيجاز والإطناب، والتقديم والتأخير، وفصّل في أقسام الكناية، وبحث التشبيه بحثا لم يسبق إليه، وربما كان من أهمّ بصماته في البلاغة إشارته إلى أَضرُبِ الخبر والمعنى واحد، وهو ما بنى عليه البلاغيون بعده بحث أضرب الخبر[2].

المرحلة الثانية: مرحلة المصنفات المستقلة والدراسات التفصيلية المتخصصة في كتب النقد والأدب:

تشققت الدراسات البلاغية في هذه المرحلة إلى فرعين: فرع اهتم بالأدب مثل ابن المعتز(ت247هـ) وأبي هلال العسكري (ت395هـ) وقدامة بن جعفر (ت337هـ)... وفرع اهتم بمباحث الإعجاز ومن هؤلاء الرماني (ت384هـ) والخطابي (ت388هـ) والباقلاني (ت403هـ)، والمناخ الذي أنتج هذه الدراسات كان مشحونا بالاستقطاب بين المتفلسفة الذين تأثروا بالفلسفة اليونانية وبين الغويين والأدباء أصحاب العربية الخالصة، فأما الأولون فدرسوا البلاغة متأثرين بمقاييس أرسطو في الخطابة والشعر، وأما الآخرون فمقاييسهم عربية صرفة لا يشوبها تأثر أجنبي، وبين هؤلاء وأولئك فريق ثالث هو مذهب المتكلمين.

ومن أوائل من أفرد البلاغة بالتصنيف ابن المعتز بكتابه " البديع" فقد اهتم فيه بفنون البديع، وقد طرق في كتابه مواضيع عدة مثل هي الاستعارة والتجنيس والمطابقة(الطباق) ورج الأعجاز على ما تقدمها والمذهب الكلامي، ثم تكلم عن محاسن الكلام وعد منها ثلاثة عشر

1- المصدر السابق، ص20-21.

2- البلاغة تطور وتاريخ، ص: 61.

محسنا بديعيا هي الالتفات والاعتراض والرجوع، وحسن الخروج من معنى إلى معنى، وتأكيد المدح بما يشبه الذم وتجاهل العارف، وهزل يراد به الجد، وحسن التضمين، والتعريض والكناية، والإفراط في الصفة، وحسن التشبيه، وإعنات الشاعر نفسه في القوافي (لزوم ما لا يلزم) وحسن الابتداءات، فإذا أضفنا إليها الخمسة الأولى أصبحت المواضيع المدروسة ثمانية عشر.

والمتأمل في عمل ابن المعتز يجده أول من قسم فرع هذه المواضيع في الدرس البلاغي ورتبها هذا الترتيب وأدرجها في البديع ولعل البديع لديه يعني فنون البلاغة بدليل إيراده الاستعارة والكناية.

والملاحظة الثانية هو انه أورد مع هذه المواضيع شواهد كثيرة خاصة المواضيع الأولى كالاستعارة والتجنيس والمطابقة، ولكنه أوردها غفلا من الشرح والتحليل إلا بعض الإشارات كتمييز الشواهد إلى شواهد الأولين والمحدثين، وإلى محاسن الشواهد ثم النماذج السيئة منها في الموضوع المدروس، وهذه طبيعة البدايات[1].

أما معاصره الرّماني فقد ذكر في كتابه " النّكت في إعجاز القرآن" البلاغة وقسّمها إلى عشرة أقسام، وهي: الإيجاز والتّشبيه والاستعارة والتّلاؤم والفواصل، والتّجنيس والتّصريف، والتّضمين والمبالغة، وحسن البيان، والفرق بينه وبين ابن المعتز هو الدّقة في التّحليل والشّرح العميق للشّواهد مع التّذوق الجيّد لها[2].

أما قدامة بن جعفر فقد جمع في كتابه " نقد الشِّعر" وهو ليس كتابا خالصا في البلاغة، كثيرا من الفوائد من كتب الجاحظ ومن كتاب ابن المعتز وثعلب وضَمّ إلى ذلك بعض مقاييس البلاغة اليونانية التي يُظهرُ أسلوبُ كتابته تأثرَه بها، وقد ذكر قدامة في كتابه ثمانية عشر فنّا من فنون البديع، وهي التّرصيع، والغلوُّ، وصحّة التّقسيم وصحّة المقابلات، وصحّة التفسير والمبالغة والإشارة والإرداف، والتّمثيل(سمي فيما بعد المماثلة) والتّتميم، والتّكافؤ(هو المطابقة عند ابن المعتز) ونلاحظ أن قدامة قد أضاف بعض المحسّنات التي لم

1- ينظر: ابن المعتز، كتاب البديع، تح: إغناطيوس كراسقوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1982/1402.

2- ينظر: محمد خلف الله، ومحمد زغلول، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، دار المعارف –مصر، ط3، ص16.

يذكرها ابن المعتز، ومن المتكلمين الذين أثروا الدرس البلاغي الباقلاني في كتابه " إعجاز القرآن" فتزداد عنده فنون البديع ويذكر منها: الاستعارة والإرداف، والمماثلة والمطابقة والجناس والمساواة والإشارة، والمبالغة والغلوّ والإيغال، والتّوشيح وصحّة التّقسيم، وصحّة التّفسير والتّتميم والتّرصيع، والتّكافؤ ويذكر السلب والإيجاب فنا مستقلا عن الطباق، والكناية والتّعريض والالتفات والتّذييل والاستطراد والاستثناء ويعني به تأكيد المدح بما يشبه الذّم، ويدع المجال مفتوحا لمن بعده قائلا: فليس الغرض ذكر جميع أبواب البديع[1].

وممن تكلموا في بعض مسائل البلاغة القاضي عبد الجبار (ت415هـ) وذلك في كتابه " المغني في أبواب التوحيد والعدل" في الجزء المخصص للبلاغة، فقد ذكر فكرة جوهرية في كلامه عن الفصاحة وعن تفاضل بعض الكلام عن بعض، وهي أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ... فالكلمة لا تعد فصيحة في نفسها إذ لابد من ملاحظة صفات مختلفة لها، لابد من ملاحظة أبدالها وتضافرها وحركة إعرابها وملاحظة موقعها في التقديم والتأخير، وهو بذلك يقترب كثيرا من نظرية النظم التي شرحها عبد القاهر الجرجاني – فيما بعد– في دلائل الإعجاز، أو قل إنه ذكر نواتها الجنينية التي بنى عليها عبد القاهر فيما بعد وإن لم يشر إليه في كتابه[2].

وكما أثْرت كتبُ الإعجاز البحث البلاغي كذلك فإنّ كتب النّقد الأدبي كان لها حضور في إرساء دعائم الدّرس البلاغي، ومن هذه الكتب: " عيار الشّعر" لابن طباطبا(ت322هـ)، والموازنة بين أبي تمام والبحتري(ت371هـ)، والوساطة بين المتنبّي وخصومه لعلي بن عبد العزيز الجرجاني(ت392هـ) وكتاب الصّناعتين لأبي هلال العسكري(ت395هـ) والعمدة لابن رشيق(ت463هـ) وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي(ت466هـ)... فكل كتاب من هذه الكتب إلا وخُصّص فيها قسمٌ للبلاغة وذُكر فيه فنونها المختلفة، وكل مؤلّف يحرص على إضافة فنون جديدة من البديع، ولا نمضي شوطا بعيدا في ذكر خصائص مباحث كل

1- ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، ص 113.

2 – نفس المرجع، ص119.

كتاب، وما الجديد الذي تمت إضافته من فنون البديع، لذلك نكتفي بذكر فنون البلاغة في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري.

جعل العسكري كتابه عشرة أبواب:

باب لموضوع البلاغة وحدودها وباب لتمييز جيد الكلام من رديئه، وثالث في معرفة صنعة الكلام وترتيب الكلام، وباب عن وترتيب الكلام، وباب عن حسن النظم وجودة الرصف، وباب في الإيجاز والإطناب، وباب عن السرقات الشعرية، وباب في السجع والازدواج، والباب التاسع لفنون البديع، وقد ذكر في هذا الباب خمسة وثلاثين فنا، منها:

الاستعارة والإشارة والإرداف، والتوابع والغلو والمبالغة والعكس والتبديل، والترصيع والإيغال والترشيح، والتكميل والتتميم، والمماثلة والتذييل والاستطراد، وجمع المؤتلف والمختلف، والسلب والإيجاب والاستثناء والتعطف.

وأضاف هو من فنون البديع: التشطير والمجاوزة والتطريز والمضاعف والاستشهاد والتلطف.

خلاصة عن المرحلة الثّانية:

لخّص شوقي ضيف المرحلة الثّانية من تطوّر الدّرس البلاغي، بقوله: " ولعلّنا لا نبعد إذا قلنا إنّ صور البديع الأساسية قد ضبطت ضبطا دقيقا منذ القرن الرّابع الهجري، بخلاف علم المعاني فكل ما جاء فيه إنّما كان نظرات جزئية متفرقة أو متفرّقة أو متناثرة لا تجمع بينها نظريّة عامّة، أمّا علم البيان فتحدّدت فنونه من تشبيه ومجاز واستعارة وكناية، ولكن كانت لا تزال تنتظر من يرسم حدودَها وشعبَها رسما دقيقا"[1].

1- المصدر السابق، ص: 159.

المحاضرة الثانية عشر:

المرحلة الثالثة: مرحلة ازدهار البلاغة ووضع النظريات البلاغية

رائدا هذه المرحلة هما عبد القاهر الجرجاني وجار الله الزمخشري، وإذا كان إبداع الأول يتجلى في صياغة نظريتي المعاني والبيان وقد خص بهما كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة على الترتيب، فإن إبداع الثاني كان في تتميم ضبط النظريتين وإجادة التطبيق لهما في فضاء النص القرآني في تفسيره الكشاف، الذي كشف عن استيعاب لمسائل البلاغة وآراء عبد القاهر على الخصوص، ومما اختص به هذان الرائدان التعبير عن المعاني البلاغي بأسلوب ناصع ورائق، يفيض بالحيوية والنضارة والروعة، لذلك بلغ تطور البلاغة على يديهما وقد بلغت البلاغة العربية على يديهما القمة التي لا تجارى ولم تتكرر في القرون التالية.

عبد القاهر الجرجاني (ت471ه):

كان عبد القاهر يرى أن اللفظة المفردة لا توصف بالفصاحة وليس لها مزية من حيث هي لفظة وإنما مرد الفصاحة إلى النظم والأسلوب والصياغة، وكان يناقش من يردون أن الفصاحة ترد لإلى اللفظ أو من يرون المزية للمعنى، وهذه تعتبر الفكرة الجوهرية الأولى.

وقد فصل عبد القاهر القول في الدلائل عن أحوال المسند والمسند إليه، وما يجري فيهما من تحولات تقتضيها المعاني المختلفة، فذكر من صور المسند أن يكون اسما أو فعلا مضارعا، و ذكر تعريفه وتنكيره وتقدمه وتأخره والفروق والآثار الدلالية والمعاني الثانوية المترتبة عن ذلك، وقد يفصل بينهما بضمير فصل، ولكل ذلك وجهه في التعبير، كما ذكر الدلالات الخاصة لصور الجزاء والشرط، وذكر الحال تكون اسما أو فعلا مضارعا، أو جملة اسمية خبرها اسم أو فعل، وقد يكون ماضيا مسبوقا بقد وحدها او بقد والواو، ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام ... وللحروف أيضا خصائص فالنفي بـ: ما غير النفي بـ: لا،

وموضع استخدام إن الشرطية غير موضع استخدام إذا، ومواضع حروف الوصل والعطف تختلف استعمالاتها حسب الفصل والوصل، وذكر أيضا مواضع التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، والذكر والحذف والتكرار والإضمار... كما ذكر الاستفهام وصيغه المختلفة، وما في استعمالاته من دقائق بلاغية، كما ذكر المعاني الإضافية المسند إليه والمفعول سواء في النفي أو الاستفهام.

كما أفاض في القصر وصوره والفروض بين أساليبه...

وهذه هي نفس الأفكار التي نجدها عند الزمخشري والسكاكي بعد ذلك، كل ما في المر أن الجرجاني لم يذكر الطلب[1].

أما علم البيان فقد كان عبد القاهر مسبوقا إلى مباحثه، ولكنه كان أشد ضبطا لفروعه وأشد تمييزا بينها وأحسن شرحا وتحليلا للنماذج التي اختارها للتمثيل.

فهو يعرض للاستعارة– التي يعدها من البديع تبعا لابن المعتز– وبيين ان حسنها يعود إلى حسن الصياغة والتأليف، وهو يقسمها إلى استعارة تجري في الأسماء أو تجري في الأفعال، وقد سمى البلاغيون بعده الأولى الاستعارة الأصلية، والقانية الاستعارة التبعية، وقسّم التي تجري في الأسماء إلى قسمين، فهي إما محققة أو مرموزا إليها، وقد بنى البلاغيون على كلامه فقسموا الاستعارة إلى تصريحية أو مكنية.[2]

وتكلم عن التشبيه والتمثيل، وفرق بينهما أن التشبيه عام والتمثيل خاص، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيل، ويؤخذ من مجموع كلامه أن التمثيل يختص بالتشبيهات المركبة التي يكون فيها وجه الشبه فيها منتزعا من متعدد، وتناول الفروق ففرق بين التشبيه العادي و المركب، وبين الاستعارة والتمثيل...

وقسم المجاز إلى مجاز لغوي ومجاز عقلي، وتكلم عن الفرق بين الاستعارة والمجاز، فكل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة، وذكر أن المجاز اللغوي يدور بين الاستعارة

1– البلاغة تطور وتاريخ، ص: 169–170.

2– نفس المرجع، ص: 205.

والملابسات التي ذكرها، والتي سماها من بعده مجازا مرسلا وذكر من علاقته السببية والمجاورة وتسمية الشيء باسم جزئه والمحلية...[1].

وتلخيصا لدور عبد القاهر نقول بأنه جمع شتات الكلام حول بعض مسائل المعاني، وأضاف إليها مسائل أخرى ونسق بينها، وضبط فروعها ضبطا دقيقا وشرح نماذجها، وأخرج من ذلك كله نظرية متكاملة ذات قوانين مضبوطة، هي نظرية المعاني، كما أنه وضع نظرية البيان لأول مرة، والجدير بالذكر أنه وهو يتكلم في مسائل المعاني والبيان قد صاغها صياغة علمية حية جمعت بين عمق الفكرة وجمال الأسلوب وروعة البيان.

أثر الزّمخشري في الدّرس البلاغي:

يعتبر الزمخشري من أكثر العلماء فقها لعبد القاهر الجرجاني ومن أشدها تمثلا لأفكاره الخلاقة في البلاغة العربية، وقد تجلّى هذا في تطبيق نظريتيه في المعاني والبيان واستحضار معانيهما في تفسيره الكشاف، ولم يقتصر دوره على التطبيق فحسب بل أكمل بعض التفاصيل وأتم عمل عبد القاهر مما يشي بتوهج ذهنه حسن فهمه.

فاهتم أثناء تفسير آيات الذكر الحكيم بكل تفاصيل نظرية المعاني، فنظر في التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والقصر والحذف والوصل والفصل، والإيجاز والإطناب، ووقف طويلا عند المعاني الإضافية في باب الإنشاء وعند معاني الاستفهام الإضافية، من تحقيق وتقريع وتعجب وتوبيخ... وعند معاني الأمر والنهي التي تدلّ عليها قرائن الأحوال، وكذا عند صيغ النّداء ومعانيها، وهكذا هداه التّطبيق على النص القرآني إلى ضبط بعض التّفاصيل الفروع المختلفة لشجرة المعاني.

أما البيان فقد كان كثير الوقوف على الكناية وصورها المعبّرة، والاستعارة بمختلف أنواعها، وقد أضاف مصطلح التّرشيح وهو ما أطلق عليه عبد القاهر " تناسي التّشبيه"، وهذا فإن الزمخشري قد أعد لمبحثي الترشيح والتجريد للاستعارة المكنية والتّصريحية، ورأى أن الاستعارة التّبعية لا تقف عند الفعل والصّفة كما يرى عبد القاهر بل تتسع لجميع الحروف،

1- المرجع السابق، ص216-217.

ولاحظ أيضا في الاستعارة أنه قد يستعار فيها النّقيض للنقيض، وقد سمى البلاغيون بعده هذا النوع من الاستعارة بالاستعارة العنادية.

وقد كانت له إضافات هامّة في المجاز، فقد أضاف للمجاز المرسل من أنواع العلاقات علاقة تسمية الجزء باسم الكل، وأضاف علاقة اعتبار ما يؤول إليه الشيء، والعلاقة المسببية... وباختصار يمكن القول أن الزمخشري في باب البيان قد استكمل صور الكناية والاستعارة والمجاز المرسل والمجاز العقلي وأحكم قواعدهما إحكاما دقيقا[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة التّعقيد والجمود

رأينا أنّ عبد القاهر قد تسنّم غارب الإبداع بوضع نظريتين في البلاغة، نظرية المعاني ونظريّة البيان، مستفيدا من كل ملاحظات سابقيه كالجاحظ والمبرِّد وثعلب، إلى قدامة بن جعفر والآمدي وأبي هلال العسكري، وموظفا معارفه النّحوية المستمدّة من المراجع الأصول وفي مقدِّمتها " الكتاب"، كما أشرنا إلى أن الزمخشري هو أحسن من طبق تينك النظريتين تطبيقا كشف دقة فهم واستيعاب وحسن ذوق، كما أكمل وضبط –وهو يضع النظريتين موضع التطبيق على بساط التفسير في كتاب الله– التفاصيل التي تركها عبد القاهر وهكذا أخرج لنا تفسير زاخرا بالدقائق البلاغية واللّفتات الفنيّة، العميقة، وما ميّز الرجلين هو أنهما لم يفصلا البلاغة عن النّصوص.

وقد اكتفى من جاء بعدهما بدرسهما ولم يضيفوا شيئا ذا بال، فعكفوا عليه درسا وتلخيصا و وتكرارا في تأثر واضح بالفكر الفلسفي والكلامي فأصبحت تلك البلاغة الحية المونقة قواعد جافة جامدة بفعل الخلاصات والشّروح المكرورة والحواشي.

وأول من لخص مسائل البلاغة ممن وصلتنا كتبهم فخر الدين الرازي(ت544ه) في كتابه: " نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز" فبالإضافة إلى التلخيص العادي لمسائل البلاغة كما جاءت في الدلائل وأسرار البلاغة، فإنه بحث أنواع الدلالات، والدلالة الوضعية والدلالة العقلية وبين أن الأولى خاصة بالألفاظ ولا يجوز عود الفصاحة إليها وإنما تعود إلى المعنى،

1– ينظر: المصدر السابق، ص218و ص265.

فالدلالة العقلية الالتزامية التي تجري في الصور البيانية هي التي يصح عود الفصاحة عليها.

وبتطبيق هذه القاعدة فقد رتب التشبيه في باب الدلالة الوضعية لأن الألفاظ تدل على معانيها الحقيقية.

وبالجملة فإن كتاب الرازي وقف عند حدود أفكار عبد القاهر باستثناء تفاصيل ذكرها إلا أنه أخلاه من روعة التحليل للنماذج والأمثلة وبذلك جعل كتابه جافا كأنه كتاب قواعد لا كتاب بلاغة يفيض بالذوق والشعور[1].

دور أبي يعقوب يوسف بن أي بكر السكاكي (ت626ه):

أهم تلخيص للدرس البلاغي المستمد من عبد القاهر الجرجاني والزّمخشري هو تلخيص السّكاكي الذي وصف كتابه مفتاح العلوم بحسن التلخيص لمسائل البلاغة والترتيب الجيد والإحاطة بالأقسام والفروع، والسكاكي هو أول من فصل موضوعات علم المعاني وعلم البيان على حدة ولم يجعل البديع علما قسيما لهما بل هو تابع أضيف إليهما وألحقت مباحثه بهما[2].

وقد لخص السكاكي منهجيه تأليفه في مفتاح العلوم فقال: " وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لابد منه، وهي عدة أنواعٌ متآخِذة فأودعتُه علم الصّرف بتمامه ... وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامُه بعلمي المعاني والبيان... وما ضمّنت جميع ذلك في كتابي إلا بعد ما ميّزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخّصت الكلام على حسب مقتضى الحال، ومهدت لكل ذلك أصولا لائقة وأوردت حججا مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير، مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلت عناية السلف بها، وإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق إذن[3].

1- ملخصا من المصدر السابق، ص286.

2- أول من قسم البلاغة التقسيم الثلاثي المعروف: المعاني والبيان والبديع هو بدر الدين بن مالك ابن صاحب الألفية.

3- أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1407ه/ 1981، ص6.

ومن خلال هذه الفقرة ومن تصفح القسم الثالث من مفتاح العلوم المخصص للمعاني والبيان، يمكن استنتاج منهجية السكاكي وعمله في المفتاح:

- جمع الكلام وميزه واختار المناسب ولخّصه.
- قسم البلاغة إلى علمي المعاني والبيان وألحق بهما البديع، ولم يجعله قسما مستقلا.
- رتب فنون البلاغة على ضوء علاقاتها ببعضها وبالنقد واللغة والنحو.
- خضع في عمله للمنطق والفلسفة وعلم الكلام.
- قعّد للبلاغة قواعد تسهل للناشئين امتلاك ناصية ناصيتها[1].

وقد اختلف الباحثون في أثر السّكاكي في الدّرس البلاغي بين قائل بأنه هو من نظّم البلاغة وميّز حدودها وأعطاها الصّبغة العلمية بعد أن كانت تذوُّقا فنيّا أكثر منها علما، وبين من ينسب إليه جمودَ البلاغة العربية وتعقيدَها ونضوب معين الإبداع فيها، ومن بين هؤلاء وأولئك يبرز شوقي ضيف محاولا فرز الإيجابيات من السلبيات في عمل السكاكي فيقول عن الإيجابيات: " شهرتُه إنما دوّت بالقسم الثالث من الكتاب الخاص بعلمي المعاني والبيان، ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية والمعنوية، فقد أعطى لهذا كله الصيغة النّهائية التي عكف عليها العلماء يدرسونها ويشرحونها مرارا، إذ استطاع من خلال الكتابات البلاغية قبله أن ينفذ إلى عمل ملخص دقيق لما نثره أصحابها من آراء، وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار، وصاغ ذلك كله صيغة مضبوطة محكمة استعان فيها بقدرته المنطقية في التّعليل والتّسبيب وفي التّجريد والتّحديد، وفي التّعريف والتّقسيم والتّفريع والتّشعيب، ... من الحق أن تلخيصه أدقُّ من تلخيص الفخر الرازي، وكأنما كان عقله أكثر دقّة وضبطا للمسائل، بل كان أكثر تنظيما وأسدَّ تقسيما، مع ترتيب المقدّمات وإحكام المقاييس وصحّة البراهين ...

1- حسين دحو، المصطلح البلاغي العربي إشكالية الناهية والتصور، مجلة كلية الآداب واللغات ورقلة، عدد 13، جوان 2013، ص 121 113-125.

ويقول في سلبياته: "غير أن ذلك لم يُشفع بتحليلات عبد القاهر والزّمخشري التي كانت تملأ نفوسنا إعجابا، فقد تحرّرت البلاغة في تلخيصه إلى علم بأدقّ المعاني لكلمة علم، فهو قوانين وقواعد تخلو من كل ما يمتِّع النفس، إذ سُلط عليها المنطق بأصوله ومناهجه الحادّة، حتى في لفظها وأسلوبها الذي لا يحوي أي جمال، وما للجمال وللسكاكي؟ إنه بصدد وضع قوانين كقوانين النّحو وقواعده، وهي قواعد وقوانين تُسلك في قوالب جافّة أشد ما يكون الجفاف[1].

وقد تعدّدت ملخصات وشروح المفتاح ومن أجودها تلخيص القزويني (ت739هـ) المسمّى "تلخيص المفتاح"، الذي أصبح المحور الذي يدور حوله الدّارسون للبلاغة، يلخصونه ويشرحونه، نظرا لما تميز به كاتبه من حسن الفهم والشخصية المستقلة التى لم تمنعه من مخالفة القزويني، ومن أهم شروحه:

- شرح المصنف نفسه لما رآى استغلاقه وقد سماه " الإيضاح في علوم البلاغة".
- شرح بهاء الدين السبكي (ت773هـ).
- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت791هـ).
- شرح السّيد الشّريف الجرجاني(ت816هـ).
- شرح الشّيخ محمد الدسوقي(ت1230هـ).
- ونظمه جلال الدين السيوطي(ت911هـ) في أرجوزة سمّاها " الجُمان" ووضع عليها شرحا سمّاه "عقود الجمان".
- ونظمه العالم الجزائري الشّيخ عبد الرّحمن الأخضري (ت953هـ) في أرجوزة سماها "الجوهر المكنون في صدف الثلاثة فنون".

1- البلاغة تاريخ وتطور، ص288.

وقد كان تلخيص المفتاح هو الكتاب المعوّل عليه في الأزهر في المراحل العالية، ثم في العصر الحديث قام الشيخ محمد عبده بإحياء كتاب كتابي الدلائل وأسرار البلاغة بتدريسهما وقد عني بتحقيقهما وطبعهما الشيخ رشيد رضا.

وتأثرا بدروس الشّيخ محمد عبده وضعت كتب حديثة في البلاغة لتحلّ محل القديمة مثل " جواهر البلاغة" لأحمد الهاشمي، و"علوم البلاغة" للشّيخ مصطفى المراغي، و"البلاغة الواضحة" لعلي الجارم ومصطفى أمين، و" مناهج تجديد التفسير والبلاغة" و" فن القول" لأمين الخولي وغيرها كثير[1].

1- فضل عباس، البلاغة فنونها وأفنانها – علم المعاني، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 1417هـ/1997، ص76- 77.

المحاضرة الثالثة عشر:

إشكالية المصطلح حول المصطلح البلاغي

ما أثبتناه هنا من ملخص حول تطوّر الدرس البلاغي العربي – وإن اعتراه بعض الطول– إلا أنه ضروري لفهم المصطلح البلاغي لأنّه البيئة الطبيعية التي نشأ فيها هذا المصطلح، فقد انعكست كل أطواره المختلفة عليه، فبدايات الدّرس البلاغي ترجمته مصطلحاته الأولية الساذجة، وفي وسط مسيره نحو الاستقرار ظهر ظهرت مصطلحات واختفت أخرى، وكان مما ظهر مصطلحات واضحة دقيقة في دلالتها على المفاهيم، تداولها معظم البلاغيين، وكان منها أخرى مترددة تلبّس بعضها بالتّعدد والترادف، وسنتبع المنهجية التالية في طرح هذه الملاحظات:

1 - صعوبات وضع المصطلح البلاغي:

ربما يختص المصطلح البلاغي بخصوصية عن بقية مصطلحات العلوم العربية والإسلامية ومنها صعوبة وضعه وتوليده لتشابك البيئات العلمية التي نشا فيها وفيما يلي ذكر لأهم الصعوبات:

- **نشأة البلاغة في بيئة المتكلمين والأصوليين:** حيث أن جلّ الخائضين في الميدان البلاغي من المؤسسين الأوائل لهم ارتباطات وثيقة بعلم الكلام والأصول الرماني، والفراء والجاحظ وقدامة بن جعفر وبشر بن المعتمر والقاضي عبد الجبار والزمخشري... من المعتزلة والباقلاني وعبد القاهر الجرجاني والفخر الرازي والسكاكي وغيرهم كثير من الأشاعرة، وهذا يعني أنها نشأت في بيئة مستعرة من الجدل المحتدم بين الطوائف الإسلامية حول بعض مسائل علم الكلام واللغة، ومنها قضية اللفظ والمعنى والقول بالصرفة، والحقيقة والمجاز...

- **ارتباط البلاغة بقضية الإعجاز القرآني:** حيث إن مسألة الإعجاز أصبحت حاضنة للدرس البلاغي، فمن كتاب " النكت في إعجاز القرآن"، إلى" إعجاز القرآن" للباقلاني، إلى "دلائل الإعجاز" إلى " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" للفخر الرازي، وفي هذا المجال يقول أمين الخولي: إن أقصى ما ما انتهت إليه سعة البلاغة أو البيان وما إلى ذلك، هو الدراسة التي تمكن من التفريق بين الجيد والرديء من القول، وتُعين على صنع الجيّد من صناعة النثر والشعر، وأضيق ما انحازت إليه حين تضاءل أمرُها أن تمكن من إدراك وجه إعجاز القرآن، وهو لون خاص من إدراك الجيد والحكم بجودته"[1].
- **تراجع الأدب:** خصوصا بعد القرن الخامس الهجري وإن كانت بداية هذا التراجع بدأت قبل ذلك بكثير، وتراجع الذوق والسليقة العربية، واكتفاء العلماء بدراسة كتب السابقين والاكتفاء بها مما أصاب العلوم بالجمود، مما اقتضى اللجوء إلى منهج تعليمي وانتهاج أسلوب مدرسي لتمكين الناشئة من مادة الأدب، سماته الضبط العقلي والقواعد المطردة، والحدود الصارمة وكل هذا أدى بالبلاغة إلى الإسفاف.
- **اختلاف أهداف الدرس البلاغي:** تنوعت غايات الدرس البلاغي إلى غايات دينية لغرس الإيمان بإعجاز القرآن والدفاع عنه ضد أصحاب الملل الضالة، وإلى غايات تعليمية لغرض تدريب الناشئة على فنون القول والكتابة والخطابة بعد شيوع اللحن وفساد الألسنة، إلى غاية نقدية تتصل بتمييز الكلام الحسن من الرديء والموازنة بين فنون القول والبحث عن أسرارها الجمالية.
- **أثر الفلسفة في البلاغة:** لقد كان كثير من البلاغيين متأثرين بالمنطق والفلسفة وانعكس هذا كثيرا على مؤلفاتهم، ولقد كان للفلسفة حضور في نشأة البلاغة، فقد ترجمت كتب منطق أرسطو على أبعد تقدير في أواخر القرن الثاني للهجرة، وكان الخطابة له قد حوى كثيرا من مباحث البلاغة عند اليونان، وقد رجع الأستاذ أمين الخولي إلى الصورة الأصلية لخطابة أرسطو وعاد بالمواضيع التالية:

1- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961، ص93.

فقد ورد في كتاب أرسطو مبحث عن الفصاحة، وعن الغرابة والغريب والعبارات الفخمة وعن المطابقة...

وذكر من أبحاث المعاني: الأسماء والأفعال، واستعمال المشترك والمترادف والجمع والإفراد... وذكر الإيجاز والإطناب في الجمل والأسلوب

ومن أبحاث البيان ذكر استعمال الاستعارة وشروط الجيدة والاستعارات غير المتطابقة، وفائدة الاستعارة في الكلام، وذكر الفروق بينها

ومن أبحاث البديع ذكر التقسيم والجمع في المعاني والمبالغة والإغراق، والاتزان في الشعر والنثر، كما أشار إلى السجع والجناس إشارات مختلفة.

فكل هذه المواضيع اطلع عليها بعض المؤسسين للدرس البلاغي وهم يتدارسون المنطق في القرن الثاني للهجرة، وهذا وحده كاف في بيان تأثير هذا المنطق ونشأة فنونها[1].

2- صعوبة الفصل بين مصطلحات البلاغة والنقد:

يلاحظ ما يشبه الاشتباك بين مصطلحات البلاغة والنقد القديم، ولا نجور على الحقيقة إذا قلنا بأن عددا كبيرا جدا من مصطلحات البلاغة مكررة في النقد القديم، وإن نظرة سريعة إلى معاجم النّقد والبلاغة تهدينا إلى هذه الحقيقة، وقواعد الاصطلاح لا تمنع ورود نفس المصطلحات في اختصاصات متعدّدة ولكن بمفاهيم مختلفة، مثل مصطلح " التضمين" واختلافه مفاهيمه بين اختصاصات البلاغة والنّحو والعروض، وهذا التّكرار بالمفاهيم ذاتها يفقد المصطلح إحدى خصائصه الهامة وهي الدلالة على الاختصاص، فمصطلح الزحاف هو علامة على علم العروض، والمشتقات علامة على الصرف، ومصطلحا البنية العميقة والبنية السطحية دلالة على اللسانيات التوليدية والتحويلية.

1- المرجع السابق، ص: 153-154.

وللتمثيل نشير إلى تكرار بعض المصطلحات في علمي البلاغة والنقد القديم منقولة من معجمي البلاغة والنقد القديم لأحمد مطلوب وهذه بعض النماذج من حروف الألف والتاء والحاء(نماذج فقط دون استقصاء لكل المصطلحات المرتبة تحت هذه الحروف):

الائتلاف- الاتساع- الاتساق- الاستشهاد- الاشتراك- الاختراع – الإشارة- الاستهلال- الاستعارة- الأسجاع- الالتفات- الإعنات- الإغراق- الإعراب- الإلغاز- الانسجام- الاختصار- الاختصاص الإيضاح- التحليل- التصريع- الترصيع – التسهيم- التسويم- التشبيه- التشطير- التصريح بعد الإيهام- التفسير التلاؤم- التناسب- التمليط- التوشيح- حسن الابتداء- حسن التخلص- حسن الختام- الخروج[1]...

وكثير منها منقول بل هو صورة طبق الأصل عن مثيلاتها في المعجم الآخر.

3- الهدر في مصطلحات البديع:

افتتن البلاغيون بوضع مصطلحات البديع، فكان كلُّ مؤلِّف من الأقدمين يجتهد في وضع بعض المصطلحات ويحاول أن يتميّز بمصطلحاته، وقد صرّح العديد منهم بذلك، أما بعد السكّاكي والقروييني فقد تضاعفة المصطلحات دون داع علمي مقنع، إنّما هو مجرّد التّشقيق والتّفريع تفريع المفرّع، خاصّة عند أصحاب البديعيات، وهي قصائد في مدح النبي- صلّى الله عليه وسلّم – يضمِّن الشاعر في كل بيت منها محسنا بديعيّا، وهكذا تطوّر عدد المحسِّنات البديعيّة اللفظيّة والمعنويّة، فمن 18 محسنا عند ابن المعتز وبعده جاء قدامة فأضاف 13 محسنا وأوصلها أبو هلال العسكري إلى 35 محسنا في حين اقتصر السكاكي على 26 محسنا بديعيا بينما أوصلها التيفاشي إلى 70محسنا، وأمّا ابن أبي الأصبع المصري(ت654هـ) فوصلت المحسّنات في كتابه "بديع القرآن" إلى 108محسنا، فإذا جاء أصحاب البديعيّات قفزت المحسّنات إلى 150 محسّنا مع بديعية صفي الدين

1- ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط2، 2007، / وكذا معجم النقد العربي القديم دارالشؤون الثقافية، بغداد 1989.

الحلّي(ت752هـ) وتوالت بعده البديعيّات إلى حلول القرن العشرين، وآخر بديعية هي بديعية الشّيخ طاهر الجزائري (ت1920م).

وليت هذا التوليد المصطلحي البديعي كان يدل على مفاهيم علمية حقيقية، فكثير من المصطلحات مترادف، فالتعدد المصطلحي ظاهر وسنبينه في العنصر التالي، وأي منطق يبرر تشقيق وتنويع التّشبيه مثلا إلى أكثر من سبعين نوعا، كل منها خُصّ بمصطلح معظمها مركب، وأحيانا لا يمكن تفسير عمل اللغويين المشتغلين في المعجمية المختصة الذين حشوا معاجمهم بمئات المصطلحات المكررة ومن هؤلاء الأستاذ أحمد مطلوب، في معجمه " المصطلحات البلاغية وتطورها"، إلا باارتجال والحشو، فمثلا في باب الجناس فقد عبّر عن المفهوم بترتيبه في مصطلحين رئيسين هما التجنيس وابتدأ به والجناس، وفرع عن المصطلح الرئيسي الأول أكثر من خمسين مصطلحا فرعيا من أنواع الجناس، وتحت مصطلح الرئيسي الثاني وهو الجناس، فرّع حوالي54 مصطلحا، وكلها معادة التّغيير الوحيد في كلمتي تجنيس وجناس، وسنذكر فروع المصطلح الأول: التجنيس

– تجنيس الإشارة– تجنيس الإضمار– تجنيس الإطلاق– تجنيس الاقتضاب– تجنيس البعض–التجنيس البعض– التجنيس التام– تجنيس التحريف– تجنيس التداخل– تجنيس التداخل– تجنيس التذييل– تجنيس الترجيح– ترجيح التركيب– تجنيس التصحيف– تجنيس التصريف– تجنيس التغاير– تجنيس التماثل– التجنيس الحقيقي– تجنيس الخط– تجنيس العكس– تجنيس العكس– تجنيب القلب– تجنيس القوافي– التجنيس الكامل– تجنيس الكناية– التجنيس اللاحق– تجنيس اللفظ– التجنيس المبدل– التجنيس اللفظي– التجنيس المتشابه– التجنيس المحرف– التجنيس المُجنّب– التجنيس المحض– التجنيس المحقق– المختلف– التجنيس المخالف– التجنيس المذيل– التجنيس المردود– التجنيس المركب– التجنيس المرفو– التجنيس المزدوج التجنيس المزدوج– التجنيس المستوفى– التجنيس المتشابه– التجنيس المشوش– التجنيس المصحف– التجفيف المضارع– التجنيس المطابق– التجنيس المطلق– التجنيس المطرف– التجنيس المعكوس– التجنيس المُطمِع– تجنيس

المعنى- التجنيس المغاير-التجنيس المفروق- التجنيس المكرر- التجنيس المزدوج- التجنيس الملفق- التجنيس المقتضب- التجويف الناقص.

والعجب أنه أعاد في حرف الجيم تحت مصطلح "جناس" كل هذه المصطلحات فهل الغرض هو الكم ومجرد الحشو ؟؟

4- التّعدد في مصطلحات البلاغة:

معظم التخصصات العلمية لوحظ في كثير من مصطلحاتها ظاهرة التعدد المصطلحي، ومنها البلاغة، وقد اتسمت مصطلحات البديع أكثر من غيره بهذه الظاهرة.

والتعدد المصطلحي في البديع خاصة عائد إلى أسباب كثيرة، منها ماله علاقة في رغبة البلاغيين في إضافة أنواع جديدة في من المحسنات، كما فعل من قبلهم بدءا بان المعتز، ومنها ما هوعائد إلى تطور العلم فيضع المتقدم مصطلحا ولا يزال المتأخرون يغيرون ويعدلون إلى أن يستقر الاصطلاح، ولكنهم لايكتفون بالمصطلح المستقر بل يبقون على المصطلحات المرحلية الأولى وهذا من شأنه أن يشوش أذهان طلبة العلم فمثلا وضع ابن المعتز مصطلح: حسن الابتداءات ولا يزال البلاغيون يغيرون من حسن الابتداء إلى براعة المطلع إلى الاستهلال إلى براعة الاستهلال الذي ارتضاه كثير من المتأخرين، ولكن أصحاب المعاجم المتخصصة البلاغة يبقون على الصياغات الأولى والمفروض الاكتفاء بالمتأخر الذي كأن المتأخرين تواطأوا عليه، وفي يلي بعض نماذج التعدد في المصطلح البلاغي:

- الجناس التجنيس المجانسة.
- التجنيس التام التجنيس الكامل، التجنيس المرفو.
- التجنيس المحرف، تجنيس التحريف، تجنيس التصحيف، التجنيس المصحف.
- التجنيس المردود، التجنيس المكرر، التجنيس المزدوج.
- الاقتضاب، تجنيس الاقتضاب.

- المُطمِع التجنيس المضارع.
- الطباق، المطابقة.
- السجع، التسجيع
- حسن التخلص، التخلص، حسن الخروج، حسن الختام، براعة التخلص[1].

1- ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص255-292.

قائمة المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم.

أولا: الكتب

1- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، دت.

3- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2007.

- معجم مصطلحات النقد القديم، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989.

4- أحمد مختار عمر وفريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب القاهرة، ط1، 1429ه/ 2008، ج3.

5- أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس ومحمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، دار السلاسل، الكويت، ط4، 1414ه/1994.

6- أرسلان زكرياء، ابستيمولوجيا اللغة النحوية بحث في المقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة، عمان-الأردن، ط1، 1437ه/2016م.

7- الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، تح: محمد نور حسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1402ه/1982م.

8- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير، دار المعرفة، ط1، 1961.

9- التافتازاني، مسعود بن عمر، التصريف العزي، تح، عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية، 1417ه/1997م.

10- تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1427هـ/ 2006م.

11- الجوهري إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط4، 1990.

12- ابن جني أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، شركة التمدن الصناعية ط1، دت.

- الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت.

- شرح كتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1954.

15- الحديدي إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث العربي في ضوء علم الاصطلاح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، دت.

16- الحملاوي أحمد بن محمد، شدا العرف في فن الصرف، دار الكيان، للطباعة الرياض، دت.

17- خديجة الحديثي، ابنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ/1966.

- تيسير النحو وبحوث أخرى، منشورات المجمع العلمي بغداد، 1428هـ/2007.

18- الخضري محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت.

19- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: خليا هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، دت.

20- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1417هـ/1996م.

21- السكاكي يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1407ه/1981.

22- سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ومكتبة الرفاعي، الرياض، ط2، 1402ه/1982.

23- ابن سيدة، المخصص، تح: مكتب تحقيق التراث بدار التراث العربي، لبنان، 1417ه/1996م.

24- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دت.

25- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط9 دت.

26- الصبان محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، دت.

27- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف- مصر، ط3، ذت.

28- عبد الاله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1423ه/1933م.

29- عبد الصبور شاهين، النتهح الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي، عبج الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1977.

30- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المالكي، شرح الحدود في النحو للأُبَّذي، تح: خالد فهمي، مكتبة دار الآداب، القاهرة، 1429ه/2008م.

31- عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1429ه/2008م.

32- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته النظرية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2008.

33- الفارسي أبو علي، التكملة في شرح الإيضاح، تح: حسن الشاذلي فرهود، جامعة الرياض، 1410هـ/1980م.

34- فضل عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 1417هـ/1997.

35- القوزي أحمد عوض، المصطلح النحوي بين النشأة والتطور حتى آر القرن الثالث، شركة الطباعة العربي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1401هـ/1981م.

36- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

37- مجمع اللغة العربية القاهري، المعجم الكبير، تح: عبج العليم الطحاوي، حسن عطية، وآخرون، ج2، ط1، 1981.

- المعجم الوسيط، تح: شعبان عطية، جمال مراد حلمي، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ/2004.

39- محمد خلف الله، محمد زغلول، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، دار المعارف، مصر، دت.

40- محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1426هـ/1995م.

41- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2008/1429.

42- المرادي ابن ام قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، تح: خالد فهمي، علي بن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، القاهرة، 1422/هـ2001م.

43- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مراجعة عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، 1411هـ/1993.

44- ابن المعتز، كتاب البديع، تح: إغطانيوس كراسكوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط2، 1402هـ/1982م.

45- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دت.

46- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت- لبنان، دار الرائد العربي، 1406هـ/1986.

- مدرسة الكوفة في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأبناؤه، ط2، 1377هـ/1958م.

48- موسوعة تاريخ العلوم العربية، تأليف مجموعة من العلماء بإشراف رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيرون لبنان، ط2، 2005.

49- يوسف القرضاوي، الرسول والعلم، جار الصحوة، القاهرة، 2001.

50- يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، 2009.

51- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2008.

ثانيا: المجلات:

1- حسين دحو، المصطلح البلاغي إشكالية الماهية والتصور، مجلة كلية الآداب واللغات، ورقلة، عدد13، جوان2013.

2- حسين نجاة، إشكالية المصطلح اللساني والدقة المصطلحية في المعاجم العربية، مجلة مقاليد، عدد10، عدد جوان، 2016.

3- خالد عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، عدد 20، 2008.

4- سمية حرنافي، المصطلح النحوي بين التأسيس والنشأة، مجلة جسور المعرفة، البليدة، مج8، عدد2، جوان2022.

5- عبد الجليل مصطفاي، المصطلح البلاغي في دور النشأة والتطور حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عدد1، مج2، نوفمبر، 2002، ص96-99.

6- عهود حسين جبر، تطور الدرس البلاغي في الثراث البلاغي ومحاولات التجديد فيه، مجلة الكلية الإسلامية، عدد75، مج1، جمادى الآخرة.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1- عمر الرشيدي، أثر سيبويه على نشأة البلاغة العربية، موقع:

omarkhattbb.blogspot.com/2011